

**الأهداف الإنمائية للألفية
في المنطقة العربية 2005**

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SCU/2005/3/Rev.1
9 December 2005
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2005

الأمم المتحدة
نيويورك، 2005

تم التحقق من الإحالات البليوغرافية والمرجعية كلما أمكن.

05-0690

شكر

لحقوق الإنسان)؛ ونائلة صبرا (برنامج الأغذية العالمي)؛ ونجيب فريجي (دائرة الأمم المتحدة للإعلام/مركز الأمم المتحدة للإعلام)؛ ونسيم تومكيا (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ ونور دجاني (اليونسكو)؛ وأسامة الطويل (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)؛ ورمزي سلامة (اليونسكو)؛ وريكاردو سيبريان (الفاو)؛ وركي مالك-لالسي (برنامج الأغذية العالمي)؛ وسمير عنوتي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)؛ وسولانج متى-سعادة (الفاو)؛ وسليمان سليمان (اليونسكو)؛ ويوسف عبد الجليل (اليونيسيف)؛ وزياد منصور (منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط).

ومن لجنة الصياغة: أديب نعمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وحدة معلومات التنمية للدول العربية)؛ وأحمد حسين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)؛ وغيث فريز (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وخالد أبو إسماعيل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وحدة معلومات التنمية للدول العربية)؛ وكريشنا بيلبليس (اليونيسيف)؛ ولينا علايلي (اليونيسيف)؛ وطارق العلمي (الإسكوا). وتلقت وحدة معلومات التنمية للدول العربية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم من غادة خوري التي قدمت لها المساعدة في مجال البحث. ويوجه شكر خاص إلى أحمد حسين (الإسكوا) على تنسيق كافة الجهود لإعداد هذا التقرير والمساهمة فيه والسى فريقت الإحصاءات الاجتماعية في الإسكوا المؤلف من غيدا تمساح ونادين الشعار وطلال حوراني وزينة سنو.

كما قدم الأشخاص التالية أسماؤهم مساهمات في مواضيع محددة: عبد القاسم عبد الله (الإسكوا)؛ وعبد الإله الديوجي (الإسكوا)؛ وعلي قادري (الإسكوا)؛ وأنهار حجازي (الإسكوا)؛ وفاضل مهدي (الإسكوا)؛ وفراس أبو إبراهيم (الإسكوا)؛ وجوسلين تالبوت (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وحدة معلومات التنمية للدول العربية)؛ وناظم عبد الله (الإسكوا)؛ وسونيا نوكنس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وحدة معلومات التنمية للدول العربية)؛ ووفاء أبو الحسن (الإسكوا)؛ وسعيد بلقشلة (معهد اليونسكو للإحصاء)

وما كان إعداد هذا التقرير ليتيسر لولا الدعم المتواصل لكل من مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا؛ وطالب الرفاعي، المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية؛ وتوماس مكرموت، المدير الإقليمي لليونيسيف؛ وربما خلف، مدير مكتب الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنى همام، المنسق المقيم وممثل

نسقت إعداد هذا التقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وأشرفت عليه اللجنة الفنية المؤلفة من ممثلي فريق التنسيق الإقليمي التابع للأمم المتحدة، الذي قدم مساهمة قيمة أثناء وضع هذا التقرير. وعيّنت اللجنة الفنية، لأغراض هذا التقرير، ممثلي خمس من وكالات الأمم المتحدة، أي الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيسيف)، أعضاء في لجنة الصياغة. وقدمت لجنة الصياغة المشورة الفنية والمعلومات والمدخلات اللازمة أثناء وضع هذا التقرير الذي اعتمد في إعداده على تقارير مقدمة من وكالات الأمم المتحدة وعلى مسودة تقرير أعدته المستشارية هبة هندوسه.

وقد ساهمت في إعداد هذا التقرير منظمات الأمم المتحدة التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ ومنظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيسيف) - المكتب الإقليمي لغرب آسيا؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - وحدة معلومات التنمية للدول العربية؛ ومعهد اليونسكو للإحصاء؛ والإسكوا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - المكتب الإقليمي للتعليم في الدول العربية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبرنامج الأغذية العالمي - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ومنظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط.

ويوجه شكر خاص إلى الأشخاص والمنظمات التالية أسماؤهم على مساهماتهم السخية ودعمهم في إعداد هذا التقرير.

من اللجنة الفنية: أسماء قرداحي (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ وكريستيان دوكليرك (الإسكوا)؛ وضياء عبدو (الفاو)؛ وفريخ فنيش (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؛ وحسني خردجي (الإسكوا)؛ وموريس سعادة (الفاو)؛ وميلاد صليبيا (الإسكوا)؛ ومحمد عاصي (منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط)؛ ومنى همام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ ومصطفى النقيب؛ ونبيل روضة (مفوضية الأمم المتحدة

وحبيب الهير، المدير بالنيابة والممثل الإقليمي، المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأمير عبدالله، المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي؛ وحسين الجزائري، المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان؛ وندى الناشف، رئيس قسم البرامج الإقليمية بمكتب الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ونادر حاج-حمو، رئيس وحدة معلومات التنمية للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيفاء أبو غزالة، المدير الإقليمي لليونيفيم؛

تصدير

أعد هذا التقرير بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في المنطقة وقامت بتنسيقه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمناسبة القمة العالمية المعقودة في أيلول/سبتمبر 2005 والاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة المعقودة في الفترة من 14 إلى 16 أيلول/سبتمبر 2005. والغرض منه تكميل عملية الإبلاغ المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، الجارية على المستويين القطري والعالمي.

وقد أعدت معظم البلدان العربية تقارير قطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية ويقوم بعضها بإعداد تقريره الثاني. وفي الماضي، كانت وكالات مختلفة للأمم المتحدة تقوم بإعداد بعض التقارير الإقليمية. أما هذا التقرير فهو الأول من نوعه إذ أنه يمثل حصيلة جهود تعاونية تتوخى التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية وتحسين القدرات في مجال الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف ورصد ذلك التقدم.

ويتألف هذا التقرير من ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول يرصد التقدم المحرز في المنطقة العربية⁽¹⁾ نحو الهدف المعلن لتحقيق الأهداف بحلول عام 2015؛ والثاني يسلط الضوء على التحديات والقضايا الرئيسية؛ والثالث يشير إلى السبيل لإحراز التقدم. وهذا التقرير موجه إلى جمهور واسع يشمل مقرري السياسات والخبراء في مجال التنمية والأكاديميين والباحثين ووسائل الإعلام وعامة الناس.

وتُقدم البيانات والتحليلات حسب المنطقة الفرعية. وتشمل منطقة المشرق الفرعية الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر؛ وتضم بلدان المغرب العربي تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والمغرب؛ أما منطقة مجلس التعاون الخليجي الفرعية فتشمل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت؛ وتضم أقل البلدان نمواً جيبوتي والسودان والصومال وجزر القمر وموريتانيا واليمن. وتيسيراً للتحليل، جُمعت البلدان وفقاً للقرب الجغرافي والتشابه في الموارد المتوفرة ومستوى التنمية.

يندرج إعداد هذا التقرير في سياق الممارسة السليمة للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة الذي يجري في إطار فريق التنسيق الإقليمي. ويمكن أن يكون هذا العمل نموذجاً يُحتذى به في أي تعاون أو تنسيق مستقبلي في المنطقة. ولم يكن لهذا التقرير لينجز لولا مساهمات سخية هامة، فنية كانت أم مالية، قدمتها وكالات الأمم المتحدة المشاركة في هذا العمل.

مرفت تلاوي
الأمين التنفيذي للإسكوا
نيابة عن فريق التنسيق الإقليمي

(1) المنطقة العربية كما هي محددة في هذا التقرير تشمل كل الأعضاء الـ 22 في جامعة الدول العربية، أي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والمملكة العربية السعودية والسودان والصومال والعراق وعمان وفلسطين وقطر وجزر القمر والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

ملاحظات توضيحية

الإشارة إلى الدولار تعني دولار الولايات المتحدة ما لم يُذكر غير ذلك.

المحتويات

الصفحة

ج	شكر.....
هـ	تصدير.....
و	ملاحظات توضيحية.....
1	مقدمة.....

الفصل

2	أولاً- التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية.....
2	ألف- الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع.....
8	باء- الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.....
11	جيم- الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.....
15	دال- الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال.....
18	هاء- الهدف 5: تحسين صحة الأم.....
21	واو- الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض....
24	زاي- الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية.....
28	حاء- الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.....
35	ثانياً- القضايا والتحديات الرئيسية.....
35	ألف- إقرار السلام والأمن.....
35	باء- التنمية والقضاء على الفقر.....
37	جيم- احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السليم.....
38	دال- حماية البيئة.....
38	ثالثاً- السبيل إلى إحراز التقدم.....

قائمة الجداول

5	1990- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية، حسب البلد؛ آخر سنة متوفرة، 1990-2004.....
30	2- نصيب الفرد من المعونة وإجمالي المعونة المتلقية، 1999-2003.....
33	3- معدلات بطالة الشباب ومعدلات نمو القوة العاملة من الشباب، 1991-2004.....

قائمة الرسوم البيانية

3	1- مستويات الفقر وفقاً لقياسات دولية ووطنية مختلفة، آخر سنة متاحة، 1990-2004.....
4	2- مستويات الفقر وفقاً لخطوط الفقر الوطنية، 1990 و2000.....
7	3- النسبة المئوية للسكان المحرومين من الغذاء.....
7	4- تخفيض نسبة السكان المحرومين من الغذاء بمقدار نصف في المنطقة العربية.....

المحتويات (تابع)

الصفحة

- 9 معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي، 1991/1990 و2003/2002
- 10 ضمان إكمال الأطفال في المنطقة العربية تعليمهم الابتدائي بحلول عام 2015
- 11 معدلات الإمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب في المنطقة العربية، 1990 و2002
- 13 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي في المنطقة العربية، بحلول عام 2005 وهو ما يفضل، وبحلول عام 2015 على أبعد تقدير
- 13 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي في المنطقة العربية، بحلول عام 2005 وهو ما يفضل، وبحلول عام 2015 على أبعد تقدير
- 13 القضاء على التفاوت بين الجنسين في مستوى التعليم الجامعي في المنطقة العربية، بحلول عام 2015 على أبعد تقدير
- 17 معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1 000 من المواليد الأحياء، 1990 و2003
- 18 تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015 في المنطقة العربية
- 18 تخفيض معدلات وفيات الأمهات بمقدار الثلاثة أرباع، بين عامي 1990 و2015 في المنطقة العربية
- 19 معدلات وفيات الأمهات لكل 100 000 من المواليد الأحياء، 1995 و2000
- 19 النسبة المئوية للولادات التي تمت تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين، 1995-2001
- 25 الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، 1990 و2002
- 27 نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على المياه المأمونة، 1990 و2002
- 28 نسبة السكان الذين يتوفر لهم المرافق الصحية، 1990 و2002
- 29 أكبر البلدان المتلقية للمعونة في المنطقة العربية، كنسب مئوية من مجموع المعونة المقدمة إلى المنطقة، 1999 و2003
- 30 تقلب تدفقات المعونة إلى أقل البلدان العربية نمواً، كنسبة مئوية للتغير بالنسبة للعام السابق
- 31 مجموع خدمة الدين، كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات وصافي الدخل الآتي من الخارج، 1999-2003
- 33 معدلات البطالة لدى الشباب والبالغين حسب النوع الاجتماعي، 2004

قائمة الأطر

- 8 برنامج الأغذية العالمي في اليمن: دعم تعليم الفتيات في المناطق الريفية
- 11 برنامج يونيليت
- 15 المؤشرات المتصلة بالنوع الاجتماعي في المنطقة العربية
- 16 فقر الأطفال

المحتويات (تابع)

الصفحة

22	5- مبادرة الشركاء الشباب في العالم المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان والرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: مصر ولبنان
29	6- الالتزام بالشراكة
34	7- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأهداف الإنمائية للألفية
35	8- بناء القدرات الإحصائية لتحسين عملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها
38	9- حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية
39	10- إطار سياسة ملائم للأهداف الإنمائية للألفية للمنطقة العربية
40	المراجع
42	المرفق- الأهداف الإنمائية للألفية

مقدمة

وإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب إرادة سياسية وعملاً جماعياً لتنفيذ ومتابعة الإصلاحات المتعلقة بالسياسة العامة والقرارات المبنية على توافق الآراء بشأن القضايا والتحديات الرئيسية. وشدد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره، المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، على الحاجة إلى شراكات إقليمية وعالمية تتعاون في إطارها الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية الدولية لتعبئة الموارد وتنسيق الجهود للنهوض بقضايا الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، التي هي قضايا يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً.

اعتمد ما مجموعه 191 بلداً إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في قمة الألفية، التي عقدت في الفترة من 6 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2000، مجددة بذلك التزامها بالسلام والأمن وتعزيز الديمقراطية والحكم السليم والاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية. واستناداً إلى المبادئ والالتزامات المحددة في الإعلان وتلك التي حُدِّدت في المؤتمرات والقمة السابقة، اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية كمجموعة من ثمانية أهداف محددة زمنياً وقابلة للقياس ترمي إلى القضاء على الفقر المدقع وتحسين الأحوال المعيشية للمرأة والرجل على السواء. وفي عام 2000، تعهدت البلدان العربية بتحقيق هذه الأهداف وكررت التزامها بالوفاء بهذا العهد في الإعلان العربي حول متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية الذي اعتمده أعضاء جامعة الدول العربية في 30 حزيران/يونيو 2005.

أولاً- التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

منطقة مجلس التعاون الخليجي الفرعية، ضمن البلدان ذات الدخل العالي في حين تعتبر كثير من البلدان في منطقتي المشرق والمغرب الفرعيتين بلداناً متوسطة الدخل. وبالتالي فإن هذا القسم من التقرير يعتمد خطوط الفقر الوطنية المحددة في التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية كأساس لتقييم الفقر وخفض حدته في المنطقة العربية. وقد كملت البيانات المستمدة من التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية بيانات جديدة استقيت من مصادر رسمية وشبه رسمية. وتستند قياسات مستويات الفقر على أساس دخل مقداره دولار واحد ودولاران في اليوم إلى مصادر دولية، هي تقارير التنمية البشرية السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 1990-2004 وقاعدة بيانات البنك الدولي عن مؤشرات التنمية في العالم لعام 2004⁽²⁾.

2- مستويات الفقر وفقاً للقياسات الدولية

وفقاً للمصادر الدولية، كانت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في عام 2004، المعدلة لمراعاة تعادل القوة الشرائية، تبلغ 3.4 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا رقم منخفض للغاية قياساً بالمعايير الدولية. غير أنه عندما حُدّد خط الفقر الدولي بدخل مقداره دولاران في اليوم للشخص الواحد، أصبحت التقديرات تشير إلى نسبة قدرها 31.5 في المائة (انظر الرسم البياني 1)⁽³⁾. ولم تكن البيانات متاحة بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للقياسين كليهما.

(2) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية كانت متوفرة بالنسبة لـ 19 من البلدان العربية السـ 22، ويمكن الإطلاع عليها في الموقع: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>. واستمدت بيانات إضافية عن الجمهورية العربية السورية من دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الفقر في الجمهورية العربية السورية، 2005. ولم تكن البيانات الدولية متاحة إلا بالنسبة لـ 7 إلى 8 بلدان بالنسبة لقياسات الفقر على أساس دخل مقداره دولار واحد ودولاران في اليوم. ونظراً لعدم توفر بيانات بالنسبة للسنة ذاتها، فقد حُسبت المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية استناداً إلى آخر البيانات القطرية المتاحة المتعلقة بالفترة 1990-2004. وحسبت مؤشرات الفقر بالنسبة للمناطق الفرعية على أساس متوسطات مرجحة لخطوط الفقر الوطنية، حسب حجم السكان.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004 والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام 2004، يمكن الإطلاع عليها في العنوان: <http://www.worldbank.org/data>.

اجتمع زعماء العالم ورؤساء الدول في القمة العالمية 2005، المعروفة أيضاً بقمة الفرصة، احتفالاً بالذكرى الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ولاستعراض التقدم المحرز وتدابير المتابعة المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتوفير التمويل من أجل بلوغ الأهداف التنموية. ومراعاة لذلك، يهدف هذا التقرير، الذي أعد في إطار القمة، إلى إذكاء الوعي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وبناء القدرات في مجال رصد هذه الأهداف والإبلاغ عنها في المنطقة العربية.

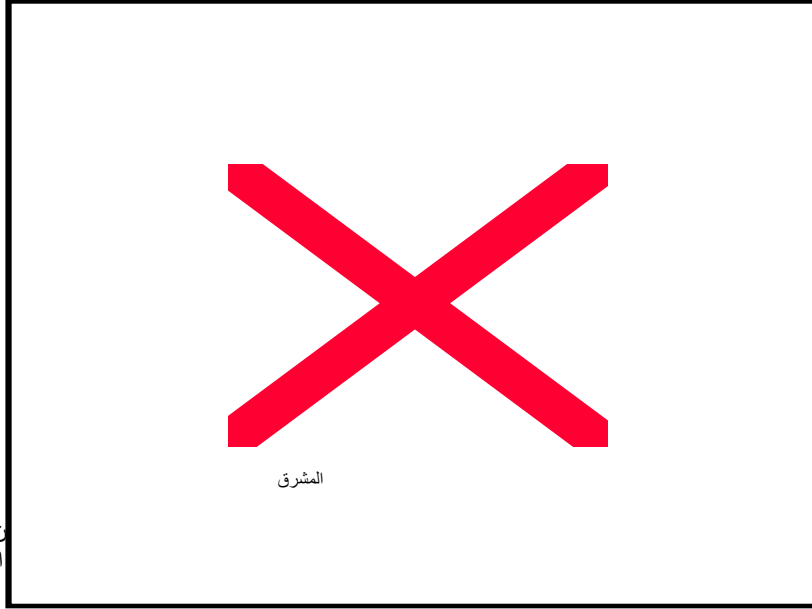
وتتسم الصورة العامة في المنطقة العربية بالتفاوت في التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كما تدل على ذلك التباينات الشديدة بين بلدان المنطقة وداخل البلد الواحد. فبلدان مجلس التعاون الخليجي مثلاً تعتبر في وضع جيد نسبياً لتحقيق الأهداف في حين أن غالبية بلدان المشرق والمغرب العربي المتوسطة الدخل تختلف في قدرتها على بلوغ الأهداف الفردية. وتشير الاتجاهات السابقة إلى أن العراق وفلسطين لن يستطيعا بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن تحقق أقل البلدان العربية نمواً والبلدان العربية التي تعاني من نزاعات في غالبيتها، تقدماً محدوداً. ومراعاة لهذا، فهناك حاجة ملحة لأن تخصص البلدان الثرية والغنية بالموارد في المنطقة، بل في بقية العالم، قدرأ أكبر من الموارد لهذه البلدان. ولا بد من أن يقرن توفير هذه الموارد بإصلاح لأساليب الحكم، يشمل في جملة أمور تحسين تحديد الأهداف، وتأمين توزيع عادل للثروة والخدمات، والمساءلة. وبوجه عام، يجب اتخاذ تدابير إضافية في جميع أنحاء المنطقة لتحقيق أهداف الحد من الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكات عالمية وإقليمية استراتجية، ووضع سياسات اقتصادية كلية واجتماعية فعالة.

ألف- الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع

1- مقدمة منهجية حول مؤشرات الفقر ومصادرها

إن قياس مؤشرات الفقر في المنطقة العربية تكتنفه عدة صعوبات، بعضها صعوبات تنفيذية تتعلق بعدم كفاية بيانات السلاسل الزمنية، والبعض الآخر صعوبات منهجية تتعلق باختلافات في تعاريف الفقر وفي منهجيات القياس. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد خط فقر الدخل، المحدد دولياً بدولار واحد في اليوم لكل شخص والمعدّل للأخذ بالاعتبار تعادل القوة الشرائية، لا يعبر عن الواقع في المنطقة العربية، حيث تصنف بعض البلدان، أي بلدان

الرسم البياني 1- مستويات الفقر وفقاً لقياسات دولية ووطنية مختلفة،



من الإطلاع عليه في:
الإطلاع عليها في:

المصدر: برنامج الأمم المتحد
[www.worldbank.org/data
org/content.cfm?cid=79](http://www.worldbank.org/data/org/content.cfm?cid=79)

وعلى مستوى المنطقة، ارتفعت مستويات الفقر ارتفاعاً طفيفاً بين عامي 1990 و2000 من 16.4 في المائة إلى 16.8 في المائة⁽⁷⁾. وخلال هذه الفترة، لوحظت تقلبات طفيفة في منطقة المشرق الفرعية حيث حصل انخفاض من 21.6 إلى 15.7 في المائة وفي منطقة المغرب العربي الفرعية، حيث حصلت زيادة من 7.3 إلى 9.1 في المائة. غير أن مستويات الفقر كادت تتضاعف خلال هذه الفترة في أقل البلدان نمواً، لتبلغ 47.1 في المائة في عام 2000 (انظر الرسم البياني 2)⁽⁸⁾.

واستناداً إلى البيانات المتاحة، من غير المتوقع أن تحقق المنطقة العربية ككل هدف الحد من الفقر من دون تضاعف الجهود وزيادة الموارد. وتصبح الصورة مثبطة للهمة عندما تؤخذ في الاعتبار البلدان التي لا تتوفر بيانات

وهي تغطي عموماً الفترة بين عامي 1990 و2000، مع وجود عدد قليل من الاستثناءات.

(7) سكان البلدان الـ 10 المذكورة أعلاه، مضافاً إليهم سكان البحرين والسودان والصومال وفلسطين ولبنان، يمثلون 79 في المائة من سكان المنطقة العربية. وقد قدرت نسبة الفقر في هذه المناطق بـ 23 في المائة. أما التقدير بالنسبة للبلدان العربية الـ 22 ككل فهو أدنى من ذلك، نظراً لأن العراق هو البلد الوحيد من بين البلدان السبعة التي لا تتوفر بيانات بالنسبة له، والذي يتسم بارتفاع نسبة وجود الفقر فيه، في حين أن معدلات الفقر أقل ارتفاعاً في دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية العربية الليبية. وتستند البيانات إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>.

(8) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>.

ومؤشر الفقر البشري، الذي كان متوفراً بالنسبة لـ 15 بلداً عربياً، بما فيها بلدان منطقة مجلس التعاون الخليجي الفرعية، يتيح مقارنة المناطق الفرعية الأربع⁽⁴⁾. ووفقاً لمؤشر الفقر البشري، فإن 23.6 في المائة من سكان المنطقة محرومون من الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ومن مستوى معيشي لائق⁽⁵⁾.

3- الفقر وفقاً للخطوط الوطنية

على الرغم من الاختلافات في منهجيات القياس، لا تزال خطوط الفقر الوطنية تمثل أكثر القياسات معنى إذ أنها تبرز الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للبلد المعني وتعبّر عن أهداف السياسة الوطنية. وبيانات السلاسل الزمنية بالنسبة لمعدلات الفقر متوفرة بالنسبة لـ 10 بلدان عربية، تمثل 64 في المائة من مجموع السكان العرب⁽⁶⁾.

(4) يقاس مؤشر الفقر البشري الفقر من حيث الحرمان في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: حياة طويلة متممة بالعافية، ويقاس بنسبة الوفيات قبل بلوغ سن الأربعين؛ والمعرفة، ويقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين؛ ومستوى معيشي لائق، ويقاس بمتوسط غير مرجح لمؤشرين هما النسبة المئوية للسكان الذين يستطيعون بصورة مستمرة الوصول إلى مصدر للمياه المعالجة ونسبة الأطفال الناقصي الوزن.

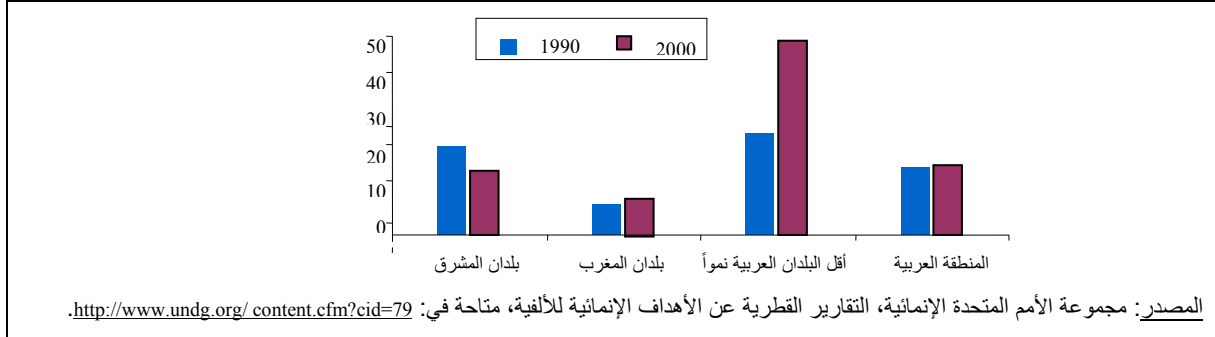
(5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية للفترة 1990-2004 والبنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم لعام 2004، يمكن الإطلاع عليه في: <http://www.worldbank.org/data>.

(6) هذه البلدان العربية الـ 10 هي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والجمهورية العربية السورية وجزر القمر ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. وتوجد سلسلتان أو ثلاث سلاسل بالنسبة لكل بلد،

ولا يزال - من النزاعات، أي في العراق وفلسطين، وعلى أقل البلدان نمواً حيث يستمر التخلف والنزاعات المزمنة.

عنها. وتلقي الأقسام التالية مزيداً من الضوء على الظروف الخاصة للمناطق الفرعية، وخاصة المشرق، الذي عانى -

الرسم البياني 2- مستويات الفقر وفقاً لخطوط الفقر الوطنية، 1990 و2000



(ب) بلدان المغرب⁽¹¹⁾

خلال الفترة 1988-1995 ارتفعت مستويات الفقر في الجزائر من 8 إلى 14.1 في المائة نتيجة لانعدام الأمن واستمرار عدم الاستقرار السياسي. غير أن مستويات الفقر هبطت في النصف الثاني من التسعينات ولا تزال مستمرة في الانخفاض. ومع أن نسبة الفقراء في المغرب انخفضت بين عامي 1984 و1990 من 12.5 إلى 7 في المائة، ارتفعت مستويات الفقر إلى 9,9 في المائة عام 1998. أما بالنسبة لتونس، فبينما كان الاتجاه ثابتاً خلال التسعينات، كان الانخفاض الذي سجل في النصف الأول من ذلك العقد طفيفاً، من 6.7 إلى 6.2 في المائة، قياساً بالانخفاض الملموس الذي لوحظ في النصف الثاني من تلك الفترة، من 6.2 إلى 4.2 في المائة⁽¹²⁾.

(ج) بلدان مجلس التعاون الخليجي

لا تتوفر بيانات عن الفقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ما عدا البحرين. ففي عام 2000، كان 11 في المائة من السكان في البحرين يعيشون تحت خط

(أ) بلدان المشرق

البيانات المتاحة بشأن البلدان الثلاثة التي تمثل غالبية سكان هذه المنطقة الفرعية، أي مصر والأردن والجمهورية العربية السورية، تشير إلى انخفاض مستويات الفقر من 21.6 في المائة عام 1990 إلى 15.7 في المائة في عام 2000⁽⁹⁾. غير أنه لا يوجد ما يدل على انخفاض ملموس في الفقر في لبنان بين عامي 1990 و2000. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في عام 2002، كان 60 في المائة من سكان فلسطين يعيشون في الفقر بعد أن كانت نسبة الفقر 21 في المائة في أيلول/سبتمبر 2000⁽¹⁰⁾. ونظراً لأنه كان من المستحيل إجراء قياسات في العراق خلال السنوات القليلة الماضية، فلا تتوفر أي قياسات للفقر في ذلك البلد. بيد أنه لا ريب أن الفقر في العراق، كانت الطريقة التي يقاس بها، أعلى بكثير منه في بلدان المشرق الأخرى. وبوجه عام، يمكن القول ان أخذ العراق وفلسطين في الاعتبار سيؤدي إلى ارتفاع واضح في معدلات الفقر المحسوبة، وإلى تقييم أقل إيجابية لأداء المشرق في مجال الحد من الفقر، مع أن البلدان الخالية من النزاعات، أي الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر وحتى لبنان، قد حققت قدراً من النجاح في تقليل حدة الفقر.

(11) تتوفر أكثر من مجموعة واحدة من البيانات بالنسبة لمستويات الفقر في ثلاثة من بلدان المغرب الأربعة، أي تونس والجزائر والمغرب، في حين لم تكن البيانات متوفرة بالنسبة للربيع، الجماهيرية العربية الليبية. وتمثل هذه البلدان الثلاثة 85 إلى 90 في المائة من سكان البلدان في هذه المجموعة. والجماهيرية العربية الليبية هي بلد نفطي ذو كثافة سكانية منخفضة يتوقع أن تكون نسب الفقر فيه منخفضة نسبياً. وبالتالي، يمكن اعتبار أن البلدان الثلاثة تمثل هذه المنطقة الفرعية تمثيلاً يعبر عن الواقع.

(12) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>.

(9) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>.

(10) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير فلسطين عن الأهداف الإنمائية للألفية، 2003، متاح في: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>.

الظروف في كافة بلدان المجموعة. وسجلت موريتانيا انخفاضاً في نسبة الفقر من 56.6 إلى 46.3 في المائة بين عامي 1990 و2000، بينما شهدت البلدان الثلاثة الأخرى، أي جيبوتي وجزر القمر واليمن، زيادة كبيرة في الفقر، خاصة في جيبوتي واليمن. ففي جيبوتي، ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية من 9.6 إلى 42 في المائة بين عامي 1996 و2000. وبين عامي 1992 و1998، ارتفعت مستويات الفقر في اليمن من 19.1 إلى 47 في المائة. ويستنتج من ذلك أن مستويات الفقر في أقل البلدان نمواً ارتفعت عموماً خلال العقد الأخير. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فلن تستطيع هذه البلدان خفض مستويات الفقر (انظر الجدول 1)⁽¹⁵⁾.

الفقر الوطني، المحدد على أساس إنفاق قدره 5.20 دولار في اليوم لكل شخص⁽¹³⁾.

(د) أقل البلدان العربية نمواً⁽¹⁴⁾

في عام 2002، كانت نسبة الفقر في الصومال تبلغ 43 في المائة ووفقاً للتقديرات كان الفقراء يمثلون ما لا يقل عن نصف السكان في السودان. وبالنسبة لهذين البلدين، تتفاعل عوامل الفقر الناشئة عن الظروف الاقتصادية وأحوال الطقس كالجفاف مثلاً، مع العوامل الناتجة عن الحروب والنزاعات، ومع الانحلال شبه الكامل للدولة في حالة الصومال. ومع ذلك، يتوقع أن يشهد السودان بعض التحسن في أعقاب اتفاقات السلام التي وقعت مؤخراً. وبوجه عام، تمثل البلدان التي تتوفر بيانات عنها الاتجاهات السائدة في المجموعة ككل نظراً لتشابه

الجدول 1- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية، حسب البلد؛ آخر سنة متوفرة، 1990-2004

السنة	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني
1990	21.0
2000	14.0
1990	11.0
1995	6.7
2000	6.2
1988	4.2
1995	8.0
2000	14.1
1995	10.0
2000	54.7
1996	60.0
2004	13.2
1996	11.4
2000	9.6
2002	42.0
2002	50.0
2002	43.2
1996	60.0
1990	7.0
1995	24.0
2000	19.0
1990	17.0
1996	56.6
2000	50.5
1984	46.3
1990	12.5
1998	7.0
1992	9.9
1998	19.1
1998	47.0

المصدر: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>.

(13) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير البحرين عن الأهداف الإنمائية للألفية، 2003، يمكن الإطلاع عليه في: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>.

(14) كانت السلاسل الزمنية متوفرة بالنسبة لأربعة بلدان هي جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا واليمن، التي تمثل نحو 34 في المائة من سكان البلدان الستة الأقل نمواً.

(15) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.undg.org/content.cfm?cid=79>.

4- القضاء على الجوع

انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة

استناداً إلى البيانات المستمدة من تسع بلدان في المشرق والمغرب وأقل البلدان العربية نمواً، كان 14 في المائة من الأطفال في المنطقة العربية يعانون من نقص شديد أو معتدل في الوزن خلال الفترة 1999-2003، مقابل 11 في المائة خلال الفترة 1990-1993⁽¹⁶⁾. ونظراً لعدم كفاية بيانات السلاسل الزمنية أو تضاربها، فمن الصعب رصد اتجاهات أو تمييز تقدم أحرز في هذا الصدد.

غير أنه بين الفترتين المذكورتين أعلاه، انخفضت نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون سن الخامسة في المشرق من 10.5 إلى 8.1 في المائة، وفي المغرب من 9.2 إلى 5.6 في المائة. أما في أقل البلدان العربية نمواً، فقد كان 39.2 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن خلال الفترة 1999-2003، مقابل 38.4 في المائة في الفترة 1990-1993. ويمكن إرجاع الفرق في الأرقام بين المشرق والمغرب العربي، في جزء منه، إلى نسبة الأطفال الناقصي الوزن في مصر، التي كانت تبلغ 8.6 في المائة إذ كان لوزن سكان مصر تأثير شديد على النسبة الخاصة ببلدان المشرق ككل⁽¹⁷⁾.

وإجمالاً، يمثل سوء التغذية لدى الأطفال مشكلة خطيرة في جميع أقل البلدان العربية نمواً. وهو أكثر خطورة في مصر والمغرب منه في البلدان الأخرى في المشرق والمغرب، على التوالي. ولم تتوفر بيانات عن العراق. والأرجح أن المنطقة العربية لن تبلغ هدف تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015 إذا لم تُوفر الموارد اللازمة وتُبذل جهود متضافرة لمعالجة مشكلة سوء التغذية لدى الأطفال، لا سيما في أقل البلدان العربية نمواً، حيث لم يسجل إلا تحسن ضئيل. وفي تلك البلدان، يساهم سوء وضع الأمن الغذائي وقلّة فرص الحصول على الخدمات

(16) تشمل هذه البلدان الأردن وتونس والجزائر والصومال وفلسطين وجزر القمر ومصر وموريتانيا واليمن. وقد جُمعت البيانات، حسب توافرها، في ثلاث فترات: 1990-1993 و1995-1998 و1999-2003، تسهيلاً لعملية المقارنة.

(17) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وضع الأطفال في العالم 2005: الطفولة المهددة، (نيويورك، اليونيسيف، 2004)؛ والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

الصحية ورداءة نوعيتها، فضلاً عن قلّة المعرفة والتعليم، خصوصاً بين النساء، في ارتفاع معدلات الاعتلال بين الأطفال وعدم كفاية رعاية الطفل وتغذيته (بما في ذلك الرضاعة الطبيعية)، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية. وعلاوة على ذلك، فسوء التغذية من الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال دون سن الخامسة ويمكن أن يؤدي إلى سوء التعلم والنمو في مراحل لاحقة.

5- الحرمان من الغذاء⁽¹⁸⁾

يُقدر أنه خلال الفترة 2000-2002، كان 13 في المائة من سكان المنطقة العربية يعانون من الحرمان من الغذاء، مقابل 12 في المائة خلال الفترة 1990-1992. وتعزى هذه النسبة المئوية إلى ارتفاع مستوى الحرمان من الغذاء في أقل البلدان العربية نمواً، حيث بلغ المعدل 34 في المائة، بعد أن كان 37 في المائة⁽¹⁹⁾.

وخلال الفترة 2000-2002 وفي مجموعتي بلدان المغرب والمشرق، سُجلت أعلى نسب للحرمان من الغذاء في فلسطين والمغرب إذ بلغت نسبته 19 و7 في المائة على التوالي. أما في أقل البلدان العربية نمواً، فإن ما يزيد على ربع سكان جيبوتي والسودان وأكثر من ثلث سكان اليمن يعانون من الحرمان من الغذاء. وفي جزر القمر يعاني 62 في المائة من السكان من الحرمان من الغذاء⁽²⁰⁾.

وخلال الفترة 1990-2002، انخفضت نسبة الحرمان من الغذاء أو استقرت عند مستويات متدنية في معظم البلدان العربية باستثناء بلدان المشرق حيث ارتفعت المستويات من 5 إلى 8 في المائة، نتيجة لازدياد الحرمان من الغذاء في الأردن وفلسطين. وخلال هذه الفترة، كانت نسبة السكان الذين يعانون من الحرمان من الغذاء مستقرة عند 5 في المائة في بلدان المغرب، وانخفضت من 6 إلى 3

(18) حُسبت المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية استناداً إلى البيانات المتعلقة بالبلدان أو المناطق الـ 17 التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، وجزر القمر، والكويت، ولبنان، والجمهورية العربية الليبية، والمغرب، ومصر، وموريتانيا، واليمن.

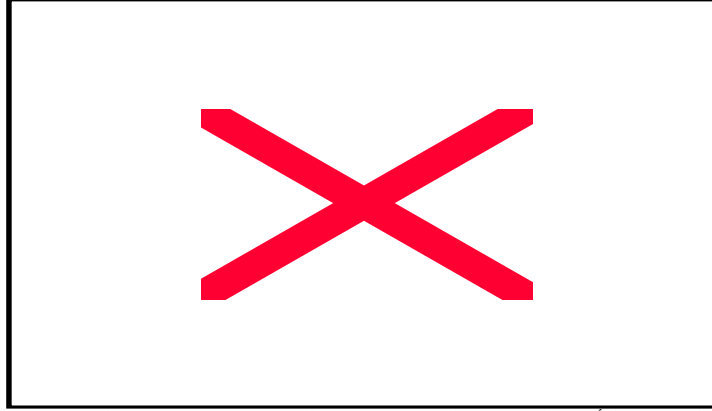
(19) الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://unstats.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

(20) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة البيانات عن نقص التغذية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/Files/PrevalenceUndenourishment.xls>

خلال النصف الأول من التسعينات، ولكنها لم تتحسن خلال النصف الثاني (انظر الرسم البياني 3).

في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، انخفضت مستويات الحرمان من الغذاء في أقل البلدان نمواً

الرسم البياني 3- النسبة المئوية السنوية للسكان المحرومين من الغذاء



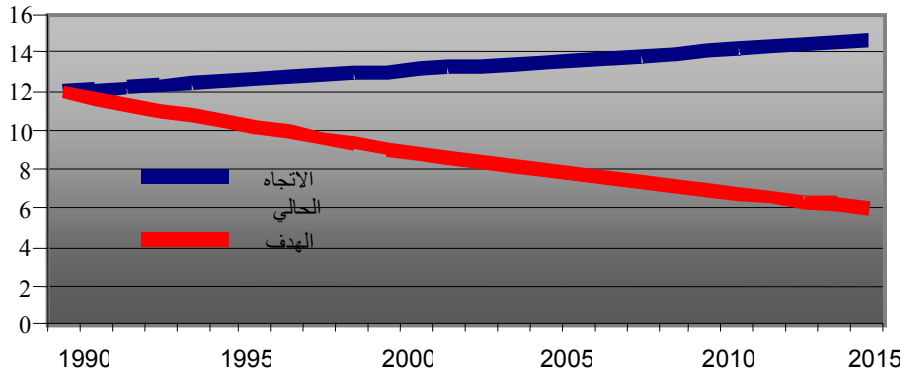
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة البيانات عن نقص التغذية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/Files/PrevalenceUndernourishment.xls>

المسألة قدراً كبيراً من الاهتمام، خصوصاً في أقل البلدان العربية نمواً⁽²¹⁾.

ويستعرض الإطار 1 بإيجاز برنامجاً للمعونة الغذائية في اليمن يدعم تعليم الفتيات في المناطق الريفية.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن غير المتوقع أن تنجح المنطقة العربية في تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بحلول عام 2015، على الرغم من بعض التفاوت بين المناطق الفرعية والبلدان (انظر الرسم البياني 4). وعليه فمن الضروري إيلاء هذه

الرسم البياني 4- تخفيض نسبة السكان المحرومين من الغذاء بمقدار نصف في المنطقة العربية



المصدر: تقديرات الإسكوا، استناداً إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الفاو عن نقص التغذية، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/Files/PrevalenceUndernourishment.xls>

(21) المرجع نفسه.

الإطار 1- برنامج الأغذية العالمي في اليمن: دعم تعليم الفتيات في المناطق الريفية

المعونة الغذائية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي كحافز في شكل حصص إعاشة منزلية حققت نتائج ملموسة تجلت في ارتفاع نسبة التحاق وحضور الفتيات بالمدارس، وساهمت في تحقيق ثلاثة على الأقل من الأهداف الإنمائية للألفية، أي الهدف 1 المتعلق بالقضاء على الفقر والجوع والهدف 2 المتعلق بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي والهدف 3 المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واستناداً إلى استراتيجية حكومية لخفض حدة الفقر، يستهدف مشروع الغذاء من أجل التعليم لبرنامج الأغذية العالمي 100 000 من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 6 سنوات و14 سنة في 300 مدرسة ريفية، تمثل ما يناهز 10 في المائة من مجموع المدارس. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع نظراء حكوميين ومن خلال إدارة التغذية والصحة ووزارة التربية والتعليم.

وتحصل كل فتاة تحضر الدروس في مدرسة يدعمها برنامج الأغذية العالمي على حصة إعاشة منزلية تتكون من 50 كيلو غرام من القمح و3 ليترات من الزيت النباتي ثلاث مرات أثناء السنة الدراسية. وتبلغ قيمة الغذاء المقدم لكل فتاة في العام الواحد 6 000 ريال يمني (32 دولاراً)، وهذا يمثل نقل دخل هام إلى الأسرة، نظراً لأن تكلفة الحضور قدرت بـ 2 600 ريال يمني (14 دولاراً) في السنة لكل طفل استناداً إلى مسح للأسر المعيشية أجراه برنامج الأغذية العالمي في عام 2003. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم برنامج الأغذية العالمي حصة واحدة في السنة للمدرسين بالمدارس المختارة.

وتم اختيار المناطق والأسر المعيشية على أساس دراسة أجراها خبراء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والجهاز المركزي للإحصاء باليمن عام 2002. ويستهدف البرنامج الأسر المعيشية التي تعاني من الفقر بشكل مزمن ومن اندام الأمن الغذائي ويقل دخلها عن دولار واحد في اليوم كما يستهدف المدارس التي تشكل فيها الفتيات أقل من 30 في المائة من مجموع التلاميذ.

وتبين أن حصة الغذاء حافز فعال لتشجيع أرباب الأسر على إرسال بناتهم إلى المدارس. وتساعد في توفير الأمن الغذائي للأسرة وتغطية بعض التكاليف التي يتحملها الآباء نتيجة التحاق بناتهم بالمدارس. ووفقاً للبيانات الرسمية لعام 2000 لوزارة التربية والتعليم ودراسة استقصائية أولية أجراها برنامج الأغذية العالمي في عام 2002، وجد أنه خلال عام واحد من توزيع المعونة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي، أي خلال عام 2003/2004، ارتفع عدد الفتيات اللاتي التحقن بالمدارس المستهدفة ارتفاعاً كبيراً حتى وصل عددهن إلى 90 958. وفي عام 2004/2005، سُجِّلت زيادة أخرى إذ بلغ عدد الفتيات المتلحقات بالمدارس التي تتلقى المساعدة من برنامج الأغذية العالمي 105 000.

ومن الفوائد غير المباشرة الأخرى لهذا المشروع الذي يدعمه برنامج الأغذية العالمي ما يلي: ازدياد الوعي بقيمة تعليم الفتيات، ولفت الانتباه إلى أن ما يعيق تعليم الفتيات هو الظروف الاقتصادية وليس التقاليد؛ وازدياد مشاركة واهتمام المجتمع المحلي بأنشطة المدارس، بما في ذلك مشاركة الآباء إلى جانب المدرسين في توزيع الغذاء مما يجعل العملية برمتها أكثر فعالية وشفافية ويحول أيضاً دون تحويل و/أو اختلاس السلع المتبرع بها؛ وتحسين التفاعل بين الآباء والمدرسين، وهذا ما لوحظ بصفة خاصة عندما يأتي الآباء إلى المدرسة لأخذ حصص الغذاء؛ وتحسن أداء المدرسين في الإدارة العامة للمدارس، كما لاحظ مفتشو التعليم، فيما يتعلق باستكمال بيانات الحضور إلى المدرسة حسب النوع الاجتماعي؛ وحفز أنشطة الدعوة الموجهة إلى الآباء والمجتمعات القروية من أجل تعليم الفتيات؛ وازدياد تفاني وصبر المدرسين؛ وتدعيم قدرات النظراء والشركاء في التنفيذ في إدارة وتنظيم عمليات المعونة الغذائية والوصول إلى المستفيدين في المناطق النائية.

المصدر: معلومات قدمها برنامج الأغذية العالمي.

باء- الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

يؤدي الحصول على تعليم من نوعية جيدة دوراً هاماً في تمكين الأطفال من التنافس في عالم الألفية الجديدة السريع التغير. والطريق إلى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية يبدأ على مستوى المدرسة الابتدائية حيث ينمي الأطفال المهارات اللازمة من خلال المشاركة الأكاديمية والأنشطة المجتمعية. وبلاقتان مع الإحصاءات المتعلقة بمعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، فإن نسبة

الطلاب الذين يكملون الدراسة من الصف الأول حتى الصف الخامس (معدلات البقاء/الإكمال) ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب هما المؤشران الرئيسيان المستخدمان في قياس التقدم المحرز نحو هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.

1- معدلات الالتحاق الصافية

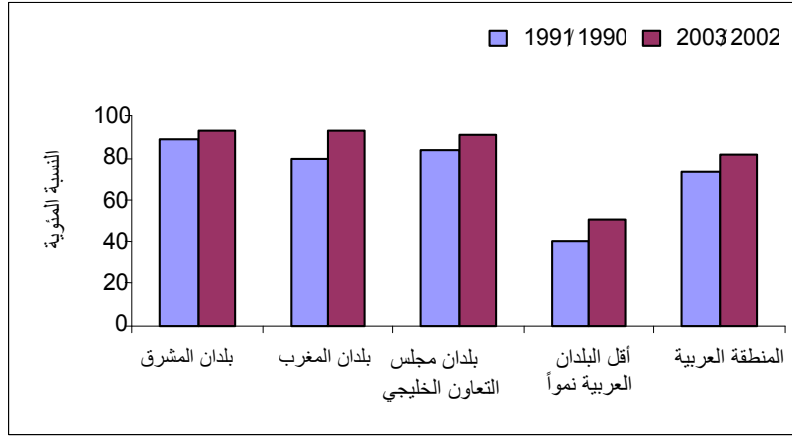
وفقاً لإطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية، تعهدت البلدان بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

نقاط مئوية في منطقة بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث بلغت معدلات الالتحاق الصافية 91.6 في المائة؛ وزادت معدلات الالتحاق الصافية بمقدار 4 نقاط مئوية في منطقة المشرق فبلغت 93.2 في المائة عام 2002. وأحرز أيضاً تقدم ملموس في أقل البلدان العربية نمواً، حيث زادت معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي بمقدار 11 نقطة مئوية لتبلغ 51 في المائة في عام 2002 (انظر الرسم البياني 5). أما على المستوى القطري، فتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 1990، حقق كل من المغرب وموريتانيا والكويت زيادة نسبتها 30 في المائة في معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي.

ومعظم البلدان العربية، باستثناء أقل البلدان العربية نمواً، سائرة في الاتجاه الصحيح لتحقيق هذا الهدف. غير أنه في حين أن المعدلات الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي ارتفعت بمقدار 8 نقاط مئوية لتصل إلى 82 في المائة بين عامي 1990 و2002، لا يزال يتعين على المنطقة العربية تحقيق تعميم التعليم الابتدائي⁽²²⁾.

وتختلف معدلات التقدم من منطقة فرعية إلى أخرى. ولوحظت أهم الزيادات في بلدان المغرب حيث ارتفعت معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي بمقدار 13 نقطة مئوية بين عامي 1990 و2002 فبلغت 93.5 في المائة. وخلال الفترة ذاتها، حصلت زيادة قدرها 8

الرسم البياني 5- معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي، 1991/1990 و2003/2002 (بالنسب المئوية)



المصدر: بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.uis.unesco.org>؛ ومجموعات بيانات الإحصاءات الاجتماعية للإسكوا.

2- معدلات الإكمال

الطلاب على التسرب للبحث عن عمل أو مساعدة الأهل في القيام بالأعمال المنزلية. ويساهم انخفاض البقاء في المدارس دائماً في ازدياد الأمية، إذ لا تتاح للطلاب فرصة لتطوير مهارات القراءة والكتابة الأساسية.

وفي معظم البلدان العربية التي تتوفر بيانات عنها، يستطيع ما يزيد على 90 في المائة من الأطفال الملتحقين بالمدارس مواصلة دراستهم حتى الصف الخامس على الأقل من التعليم الابتدائي (انظر الرسم البياني 6)⁽²³⁾. وفي عام 2002، تجاوزت معدلات الإكمال 95 في المائة في الأردن والبحرين وتونس والجزائر وعمان ومصر.

يعد مدى قدرة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب الملتحقين بالمدارس مؤشراً جيداً آخر على التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وفي كثير من البلدان النامية يلاحظ انخفاض معدلات البقاء في التعليم الابتدائي، أي نسبة التلاميذ الذين يكملون الدراسة من الصف الأول حتى الصف الخامس، لعدد من الأسباب منها رداءة نوعية التعليم، وارتفاع تكاليف الدراسة الذي يبرغم

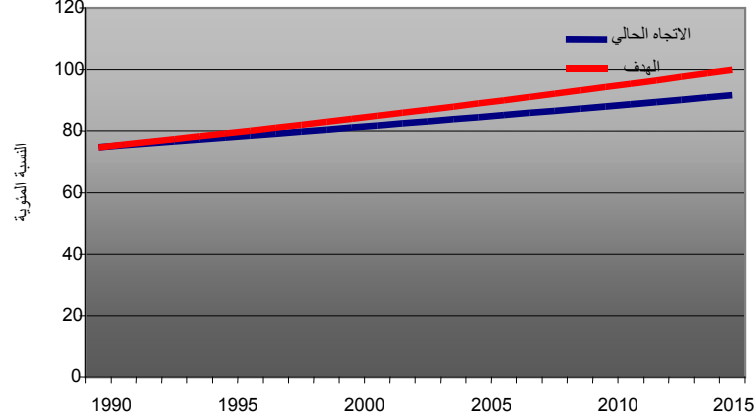
(23) استمدت البيانات المتعلقة بمعدل الإكمال (المؤشر 7) من قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.

(22) استندت الحسابات إلى بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، يمكن الإطلاع عليها في الموقع التالي: <http://www.uis.unesco.org>.

وبدرجة أقل في الجمهورية العربية السورية، حيث انخفض معدل البقاء من 96 إلى 91 في المائة بين عامي 1990 و2002.

ويلاحظ أيضاً أن معدلات الإكمال زادت بأكثر من 10 نقاط مئوية بين عامي 1990 و2002 في كل من الإمارات العربية المتحدة وتونس والمملكة العربية السعودية. غير أن تلك المعدلات انخفضت منذ ذلك الحين في موريتانيا، من 75 إلى 60 في المائة،

الرسم البياني 6- ضمان إكمال الأطفال في المنطقة العربية تعليمهم الابتدائي بحلول عام 2015



المصدر: تقديرات الإسكوا ومجموعات بيانات الإحصاءات الاجتماعية للإسكوا. <http://www.uis.unesco.org>

وخلال الفترة 1990-2002، ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (من الفئة العمرية 15-24) في المنطقة العربية من 63.9 إلى 76.3 في المائة⁽²⁴⁾. واحتلت بلدان مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في هذا المجال، بمعدل قدره 94 في المائة، تليها بلدان المشرق والمغرب بمعدل للإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب قدره 83.2 و73.6 في المائة على التوالي⁽²⁵⁾. أما في أقل البلدان العربية نمواً، فلا يزال أكثر من ثلث الشباب غير قادرين على القراءة أو الكتابة (انظر الرسم البياني 7)⁽²⁶⁾.

3- الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب

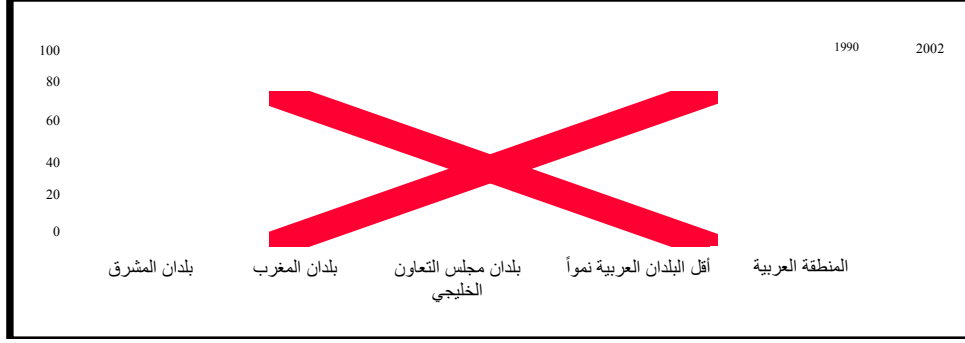
هناك ترابط لا ينفك بين مشكلة الأمية ومشكلة الفقر والجوع، اللذين تخلفان مع البطالة حلقة مفرغة من الضعف والحرمان. ولا ريب أن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر ستذهب سدى إن لم تبذل في الوقت ذاته جهود لزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة. ومن حيث الفقر البشري والرعاية الاجتماعية، تعيق الأمية تلبية الاحتياجات الأساسية اليومية مثل الغذاء والرعاية الصحية وحتى السكن. ففي عدة بلدان نامية في شتى أنحاء العالم، اتضح أن ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة يؤدي إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال وإلى تحسين الحالة الصحية. والأشخاص الأميون الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة الأساسية أو الذين لا يستطيعون إتمام دراستهم قد يضطرون إلى العمل كعمال غير مهرة وتجعلهم إنتاجيتهم المنخفضة مرشحين للوظائف المنخفضة الأجر والبطالة.

(24) بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. يمكن الإطلاع عليها في الموقع: <http://www.uis.unesco.org>

(25) المرجع نفسه.

(26) المرجع نفسه.

الرسم البياني 7- معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب في المنطقة العربية، 1990 و2002
(بالنسب المئوية)



المصدر: بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، يمكن الإطلاع عليها في الموقع: <http://www.uis.unesco.org>.

يستعرض الإطار 2 بإيجاز مشروعاً ابتكارياً يهدف إلى الحد من الأمية في الدول العربية.

الإطار 2- برنامج يونيليت

أثناء المؤتمر الإقليمي العربي بشأن التعليم العالي المعقود في آذار/مارس 1998، أعلن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت إطلاق مشروع يونيليت الرامي إلى إشراك طلاب الجامعات في أنشطة محو الأمية. وهذا المشروع القائم على مفهوم "ليعلم كل واحد أمياً" يدعو إلى أن يحاول كل طالب جامعي إخراج شخص واحد على الأقل من الأمية في العام. ويؤمل أن يكون الطالب عند تخرجه قد ساهم في القضاء على أمية أربعة أشخاص على الأقل.

وهذا المشروع محاولة لتنسيق جهود برامج محو الأمية ومؤسسات التعليم العالي في مكافحة الأمية ويمثل إحدى الطرق التي يمكن بها للتعليم العالي أن يصبح شريكاً في تنمية المجتمع. ومن خلال إنشاء شراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي، يتيح مشروع يونيليت للجامعات توسيع نطاق التزامها بتربية رأس المال البشري للبلد وتوفير خدمات تعليمية على مختلف مستويات التعليم (غير التقليدي).

وقد تم تنفيذ هذا المشروع الرائد المنخفض التكاليف في الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان. ويجري أيضاً تنفيذه في جامعات في مصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

المصدر: معلومات مستمدة من مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

للقيام بدور أكبر في صنع القرار داخل الأسرة وفي الحياة العامة.

جيم- الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1- التفاوت بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة

على الرغم من ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، لا تزال معدلات إلمام المرأة بالقراءة والكتابة منخفضة وأدنى من معدلات الرجل. فبين عامي 1990 و2002، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة العربية من 35 في المائة إلى 49.6 في المائة، في حين ارتفع المعدل المقابل بالنسبة للرجل العربي من 63.5 في المائة إلى 72 في المائة. وفي عام 2002، ورغم هذا التقدم، كان 44 مليون من النساء البالغات (اللاتي تزيد

رغم التقدم الهام الذي شهده وضع المرأة العربية منذ عام 1990 في مجالي الصحة والتعليم، فلم تقتصر هذه المكاسب بإنجازات مماثلة في مجال العمل والميدان السياسي. والواقع أن حصة المرأة في القوة العاملة والمشاركة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية هي من بين أدنى الحصص في العالم. ويتوقع أن يؤدي تحسين مستويات التعليم وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجال التعليم إلى زيادة فرص حصولها على عمل منتج مربح، فضلاً عن تمكينها

الثانوي في أقل البلدان العربية نمواً، فقد ارتفع إلى 0.62، بعد أن كان يبلغ 0.51 عام 1990⁽³⁰⁾.

(ج) التعليم الجامعي

في مجال مستوى التعليم الجامعي، لم يتجاوز معدل التحاق الإناث نظيره للذكور إلا في منطقة فرعية واحدة هي منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1.63⁽³¹⁾ ويعود ذلك جزئياً إلى ممارسات اجتماعية تفضل إرسال الذكور إلى الخارج لتلقي التعليم العالي. ومن المحتمل أيضاً أن يكون التحاق الإناث بالتعليم العالي نشاطاً يلجأ إليه كخيار ثانٍ، نظراً لقلة فرص العمل أو المواقف إزاء النساء اللاتسي يتغلن خارج البيت.

وإذا حافظت البلدان على المعدل الحالي للتقدم، فستنجح المنطقة العربية في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم بحلول عام 2015 (الرسوم البيانية 8 و9 و10). إلا أنه يجدر بالذكر أن مؤشر "جيد" للمساواة بين الجنسين في مستويات التعليم لا يبيّن بالضرورة معدلات الالتحاق الحقيقية لكلا الجنسين وبالتالي نوعية التعليم. ولا بد من تركيز الموارد والجهود على تحسين نوعية التعليم لجعل المعرفة والمهارات التي يحصل عليها الخريجون تتطابق مع متطلبات سوق العمل، بما في ذلك التدريب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب التقني. وينبغي أن تستهدف الموارد والجهود أقل البلدان العربية نمواً، حيث تسود أدنى معدلات الالتحاق في التعليم، وكذلك المجتمعات الريفية والمعتمدة على الزراعة حيث تقل فرص الحصول على التعليم، مع إيلاء عناية خاصة للفتيات والنساء.

أعمارهن عن 15 سنة)، أي ما يناهز نصف النساء البالغات في المنطقة العربية، لا يستطعن القراءة أو الكتابة. والفرق بين الجنسين في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب أكبر منه في معدلات البالغين إذ أن هناك 8.5 مليون امرأة من بين إجمالي الأميين في الفئة العمرية (15-24 سنة) في المنطقة البالغ عددهم 13 مليون⁽²⁷⁾.

2- سد الفجوة بين الجنسين في التعليم

ما انفكت مستويات الالتحاق المدرسي ترتفع بالنسبة للبنين والبنات منذ عام 1990. وبين عامي 1990 و2002، ارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين على كافة مستويات التعليم: من 0.79 إلى 0.90 في التعليم الابتدائي؛ ومن 0.76 إلى 0.91 في التعليم الثانوي؛ ومن 0.60 إلى 0.85 في التعليم الجامعي⁽²⁸⁾.

(أ) التعليم الابتدائي

على المستوى دون الإقليمي، لوحظت الزيادات التالية في مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالنسبة للتعليم الابتدائي بين عامي 1990 و2002: من 0.86 إلى 0.92 في المشرق؛ ومن 0.82 إلى 0.92 في المغرب؛ ومن 0.89 إلى 0.97 في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ ومن 0.54 إلى 0.78 في أقل البلدان العربية نمو⁽²⁹⁾.

(ب) التعليم الثانوي

تتضاءل الفروق بين الجنسين على المستوى الثانوي من التعليم، نتيجة للتأثير المزدوج للاتجاه المتزايد في المجتمع العربي إلى تعليم البنات وارتفاع معدل التسرب بالنسبة للبنين، الذين يلتحقون بسوق العمل باكراً، خصوصاً أولئك من الأسر الفقيرة. وفي عام 2002، ارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين في مجال التعليم الثانوي إلى 0.92 في المشرق، بعد أن كان 0.77 عام 1990. وخلال الفترة ذاتها، ارتفعت نسبة البنات إلى البنين في التعليم الثانوي في بلدان المغرب من 0.79 إلى 1.01، بينما ارتفعت النسبة المقابلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي من 0.85 إلى 0.94. أما مؤشر التكافؤ بين الجنسين في مجال التعليم

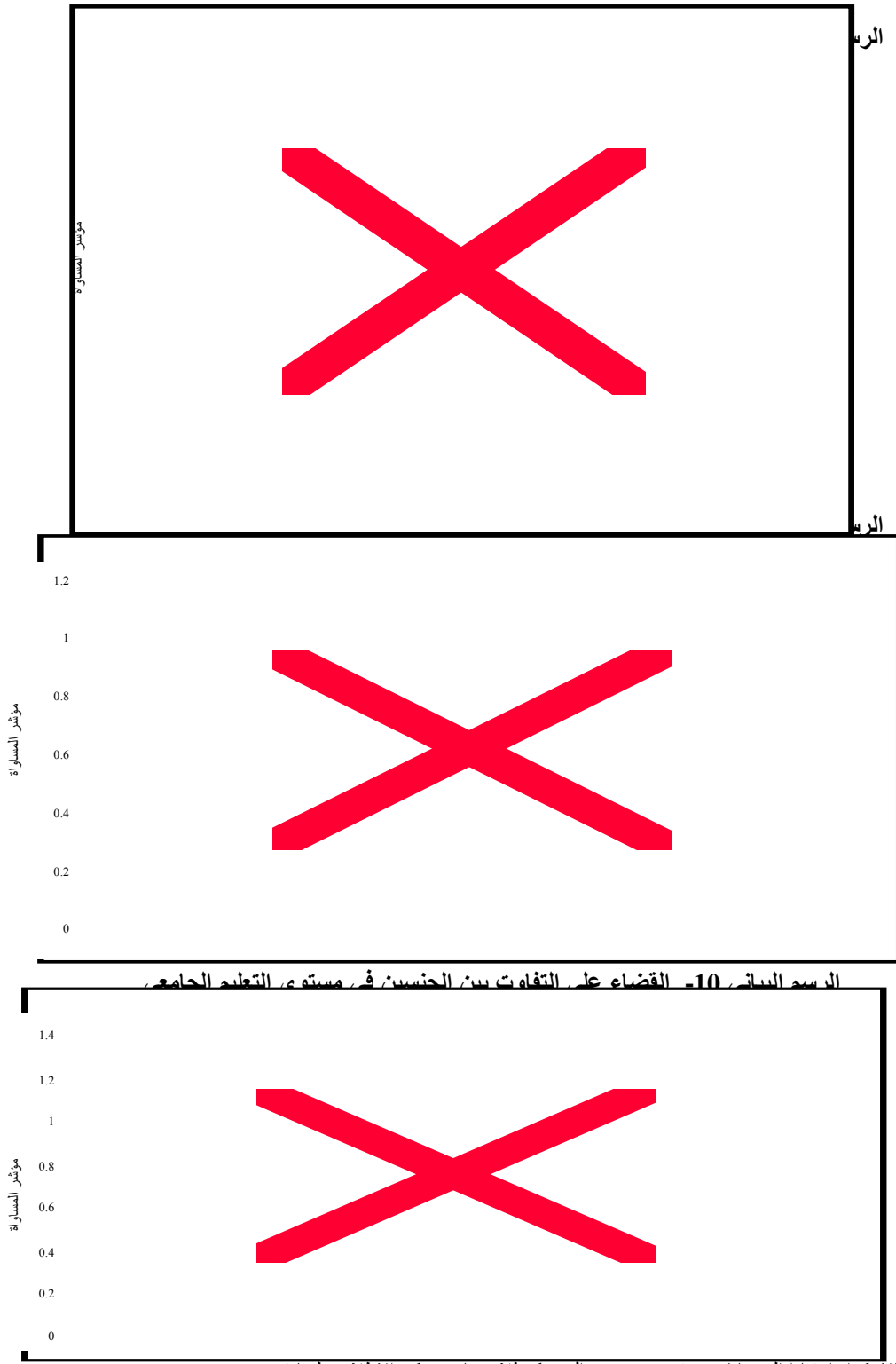
(27) الإسكوا، موقع المرأة العربية في عملية التنمية: تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي، حزيران/يونيو 2004 وقواعد بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، يمكن الإطلاع عليها في الموقع: <http://www.uis.unesco.org>.

(28) قواعد بيانات معهد اليونسكو للإحصاء. يمكن الإطلاع عليها في الموقع: <http://www.uis.unesco.org>.

(29) المرجع نفسه.

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه.



المصدر: تقديرات الإسكوا، استناداً إلى بيانات مستمدة من معهد اليونسكو للإحصاء، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.uis.unesco.org>.

ملاحظة: البيانات المتعلقة بمؤشر التكافؤ بين الجنسين في أقل البلدان العربية نمواً تشير إلى آخر سنة متوفرة، أي 2000/1999.

3- المرأة في القوة العاملة

حصة المرأة في العمل المأجور أقل من حصة الرجل. وفي عام 2001، كانت حصة المرأة في العمل غير الزراعي المأجور في المنطقة العربية تتراوح بين 7 في المائة في اليمن و27 في المائة في المغرب⁽³⁶⁾. وحتى في البلدان التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للعمل المدفوع الأجر لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائداً، إذ غالباً ما تجد المرأة فرص عمل في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات. ولا ينبغي تشجيع مشاركة اقتصادية أكبر فحسب، بل ينبغي أيضاً ضمان حق المرأة في ظروف عمل لائقة، بما في ذلك تساوي الأجر عن العمل الواحد. ومع ذلك، تشير الإحصاءات الخاصة بالمنطقة إلى أن التفاوت بين الجنسين في الدخل وفرص العمل في البلدان العربية لا يتأثر بالفئة العمرية كما هو الحال في مناطق أخرى.

5- التمثيل في صنع القرارات على المستوى الوطني

لا يزال مستوى المشاركة السياسية للمرأة العربية من أدنى المستويات في العالم. وفي أيار/مايو 2005، كانت حصة المرأة من المقاعد في البرلمانات الوطنية تبلغ 8 في المائة، مقابل 4 في المائة في كانون الثاني/يناير 1997. وفي عام 2005، كانت المرأة في المشرق تتمتع بأكثر تمثيل برلماني إذ بلغت حصتها 10 في المائة، تليها بلدان المغرب وأقل البلدان العربية نمواً بمعدل قدره 8 و6 في المائة، على التوالي. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فلم تكن المرأة ممثلة إلا في البرلمان الوطني لعمان، وبذلك يكون المتوسط بالنسبة لهذه المنطقة الفرعية 2 في المائة⁽³⁷⁾. وفي الجانب الإيجابي، عُينت أول امرأة وزيرة في تاريخ الإمارات العربية المتحدة في عام 2004. كما لم تعد المرأة الكويتية مستبعدة من الحياة السياسية إذ مُنحت حق التصويت عام 2005 وعُينت امرأة واحدة في منصب وزير.

(36) الإسكوا، موقع المرأة العربية في عملية التنمية: تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي (E/ESCWA/SDD/2004/Booklet.1)، ص 13.

(37) تستند الحسابات إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، "المرأة في البرلمانات الوطنية"، بالنسبة لآخر سنة متوفرة، انظر <http://www.ipu.org>. وبالنسبة لعام 1997، لم تقدم أي بيانات للبحرين والمملكة العربية السعودية والصومال وعمان وقطر وموريتانيا. ولم تعرف حصة المرأة في المقاعد البرلمانية بالنسبة للعراق والجمهورية العربية الليبية. وبالنسبة لعام 2005، لم تقدم أية بيانات بالنسبة للصومال وقطر والجمهورية العربية الليبية. واستمدت البيانات المتعلقة بفلسطين من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن الإطلاع عليه في الموقع: <http://www.pogar.org>.

يعد معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية، الذي كان يبلغ 29 في المائة تقريباً عام 2000، من أدنى المعدلات في العالم⁽³²⁾. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها بطء النمو الاقتصادي، وضعف الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، والأطر القانونية، والنظم الاجتماعية والثقافية. وعلى العموم فإن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة أعلى في أقل البلدان العربية نمواً، حيث تشكل الزراعة قطاعاً مهماً يشغل فيه عدد كبير من النساء. وقد لا يدل ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي على درجة أكبر من التمكين الاقتصادي فحسب، بل إنه قد يشير أيضاً إلى فقر أكبر أو إلى حاجة الأسرة إلى دخلين⁽³³⁾.

وتسود أدنى معدلات النشاط الاقتصادي في البلدان المرتفعة الدخل حيث لا تعتبر الأنشطة الصناعية القائمة على النفط عملاً ملائماً للمرأة. ومع ذلك، فقد كان أكثر من ثلث النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن 15 سنة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت يزاولن نشاطاً اقتصادياً في الفترة 1995-2002⁽³⁴⁾. ويعزى هذا المعدل المرتفع نسبياً إلى وجود عدد كبير من العاملات المهاجرات في تلك البلدان.

أما معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في المشرق وبلدان المغرب فهي مرتفعة نسبياً نظراً لكون اقتصادي هاتين المنطقتين الفرعيتين موجهين نحو الخدمات بصفة رئيسية ونسبة النساء النشاطات اقتصادياً مرتفعة للغاية نسبياً في لبنان والمغرب إذ بلغت 27 في المائة في كل منهما خلال الفترة 1995-2002⁽³⁵⁾. وفي كافة بلدان المنطقة، كانت النساء المتزوجات، وخاصة اللاتي لديهن أطفال، أقل نشاطاً في القوة العاملة. وهذا اتجاه تدعمه المواقف التقليدية التي تعلق أهمية خاصة على الأدوار المنزلية والإنجابية للمرأة وتعتبر الرجل المعيل الرئيسي للأسرة.

4- فرص حصول المرأة على عمل مأجور

(32) الإسكوا، موقع المرأة العربية في عملية التنمية: تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي (E/ESCWA/SDD/2004/Booklet.1)، ص 12.

(33) المرجع نفسه، ص 12.

(34) Population Reference Bureau, *Women of Our World 2005* and United Nations Population Fund (UNFPA), *Country Profiles for Population and Reproductive Health: Policy Developments and Indicators 2003*, UNFPA, 2003.

(35) المرجع نفسه.

السياسات. ويجري في الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان والعراق وفلسطين والمغرب تنفيذ أساليب مختلفة لنظم الحصص و/أو تعيينات سياسية في مناصب وزارية لتعزيز قدرة المرأة على المشاركة بفعالية في الأنشطة السياسية.

وبما أن المرأة ممثلة تمثيلاً ضئيلاً في الأحزاب السياسية ونقابات العمال، فلا يزال تمكين المرأة في المنطقة يتطلب جهوداً كبيرة. والواقع أن التمكين السياسي للمرأة يجب أن يتجاوز التعيين الرمزي في مناصب غير ملائم من الناحية السياسية، لينطوي على مسؤوليات فعلية في مجال صنع القرار ووضع

الإطار 3- المؤشرات المتصلة بالنوع الاجتماعي في المنطقة العربية

ربما لا تعبر مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لوحدها بدقة عن الواقع فيما يتعلق بالمراكز التي تحتلها المرأة في المنطقة العربية، إذ أنها لا توضح الجوانب النوعية مثل التصورات والمواقف المتعلقة بالجنسين والهياكل الاجتماعية التي تديم عدم المساواة بين الجنسين وتضفي عليها صبغة مؤسسية.

والبيانات الموزعة حسب النوع الاجتماعي مهمة للغاية في إجراء تقييم أكثر دقة لأوجه التعقيد التي ينطوي عليها تكافؤ الجنسين. وفي عام 2002 ساد تصنيف وفق مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي يقيس أوجه عدم المساواة بين الجنسين في متوسط العمر المتوقع والإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق المدرسي والدخل شمل في حينه 140 بلداً. ويوجد بين البلدان العربية الـ 15 التي شملها هذا التصنيف أربعة بلدان فقط، هي البحرين وعمان والكويت ولبنان، صنفت في المجموعة الأولى المتميزة بتحقيق نسبة 50 في المائة.

وفي عام 2002 كانت تتوفر تصنيفات استناداً إلى مقياس تمكين المرأة، الذي يقيس عدم المساواة في المشاركة الاقتصادية وما يتصل بها من صنع القرار، والمشاركة السياسية وما يرتبط بها من وضع السياسات، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، بالنسبة لـ 78 بلداً، منها أربعة بلدان عربية فقط، هي البحرين والمملكة العربية السعودية ومصر واليمن. وصنفت جميع الدول العربية في ضمن آخر المجموعات. ورغم قلة بيانات مقياس تمكين المرأة بالنسبة للمنطقة، يلاحظ أن البحرين التي حققت نسبة ممتازة لمؤشر تكافؤ الجنسين بلغت 66 فيما يتعلق بالتحاق الإناث بالمدارس، لديها تصنيف منخفض وفقاً لمقياس تمكين المرأة، الشيء الذي يعني أن مكاسب تكافؤ الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة لم تترجم إلى تمكين أكبر للمرأة في القوة العاملة أو المشاركة السياسية.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، قاعدة بيانات المؤشرات، يمكن الإطلاع عليها في: <http://hdr.undp.org/statistics/>

دال- الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الطفل في تلك البلدان سيحرم من حب الأم ورعايتها. ومع أنه لا توجد أي بيانات - أو لا يوجد إلا قليل من البيانات - عن عدد الأطفال الذين تيمموا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة العربية، فإن التقديرات الحالية تشير إلى أن هذا المرض أخذ في الانتشار. وإذا لم تضاعف الجهود لمنع انتشاره فإنه سيؤدي إلى وفاة مزيد من الأشخاص منهم أمهات ومدرسون ومرضون وأطفال بالطبع. ويعد تحسين فرص الوصول إلى مصادر المياه المأمونة والمرافق الصحية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لبقاء الطفل وصحته، خاصة في المناطق الريفية⁽³⁹⁾.

"بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيتطلب تركيزاً أكبر على الأطفال والاعتراف بحقوقهم"⁽³⁸⁾. ومع أن الهدف الرابع يركز فقط على تخفيض معدلات الوفيات بين الأطفال دون الخامسة، فإن الإخفاق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة للأطفال في المنطقة العربية، خاصة في أقل البلدان نمواً حيث يسود الفقر والنزاعات المسلحة والأمراض المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولا شك أن الإخفاق في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين في جميع مستويات التعليم سيسلب الأطفال المفتاح لمستقبل أفضل. وإذا لم تبذل جهود لتخفيض معدل وفيات الأمهات، خصوصاً في البلدان العربية التي تعاني من التخلف والنزاعات بشكل مزمن، فإن

(38) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وضع الأطفال في العالم 2005: الطفولة المهددة، (نيويورك، اليونيسيف،

(39) المرجع نفسه.

الإطار 4- فقر الأطفال

يعاني الأطفال والبالغون من الفقر بطرق مختلفة. ومراعاة لهذا، فلا بد للاستراتيجيات الفعالة للحد من الفقر أن تتجاوز التصورات التقليدية للفقر القائمة على انخفاض مستويات الدخل والاستهلاك لدى الأسرة، وتعتمد نهجاً متكاملًا يعالج تأثير الفقر على النمو العقلي والجسدي والعاطفي والروحي للطفل. وقد قدمت اليونيسيف التعريف التالي لفقر الأطفال في تقرير لها أصدرته عام 2005:

"الطفل الذي يعيش في الفقر يعاني الحرمان من الموارد المادية والروحية والعاطفية التي يحتاج إليها للبقاء والنمو والتقدم مما يجعله غير قادر على التمتع بحقوقه وتحقيق طاقاته وإمكاناته والمشاركة كعضو كامل في المجتمع يتمتع فيه بالمساواة".

وفي الوقت الراهن، لا توجد أي قياسات للدخل أو مؤشرات مركبة للتنمية تحدد الفقر لدى الأطفال، سواء من حيث عدد الأطفال الذين يعيشون في الفقر أو المحرومين من حقهم في البقاء؛ والصحة والتغذية، بما في ذلك إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية؛ والتعليم والإعلام، بما في ذلك الوصول إلى الراديو والتلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى؛ والحماية، بما في ذلك المأوى والمشاركة.

المصدر: اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2005: الطفولة المهددة، (نيويورك، اليونيسيف، 2004)، ص 18.

1- وفيات الأطفال دون سن الخامسة

عام 1990. وربما يأتي العراق في مؤخرة دول العالم من حيث تخفيض وفيات الأطفال(40).

(ب) بلدان المغرب

حصل انخفاض كبير في وفيات الأطفال في بلدان المغرب، حيث انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من النصف منذ عام 1990 حتى بلغت 37 عام 2003. وفي تونس والمغرب والجمهورية العربية الليبية، انخفضت تلك المعدلات بأكثر من النصف منذ عام 1990(41).

(ج) بلدان مجلس التعاون الخليجي

معدلات وفيات الأطفال في بلدان مجلس التعاون الخليجي هي الأدنى، إذ انخفضت إلى 23 عام 2003، بعد أن كانت تبلغ 39 عام 1990(42). وفي كل من بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من الثلث خلال الـ 15 سنة الماضية. وكان معدل التقدم سريعاً جداً في عُمان حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من 60 في المائة خلال الفترة ذاتها(43).

(د) أقل البلدان العربية نمواً

بين عامي 1990 و2003، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية من 91 إلى 70 وفاة لكل 1 000 من المواليد الأحياء. وتختلف معدلات وفيات الأطفال اختلافاً شديداً بين بلدان المنطقة العربية، وفقاً للتباينات الإقليمية من حيث عدم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. والواقع أن مثل هذا التباين الكبير بالنسبة لوفيات الأطفال لا يوجد في أي منطقة أخرى من العالم. ففي البلدان التي تنوء بعبء النزاعات و/أو ضعف التنمية المزمن، أي جيبوتي والسودان والصومال والعراق وموريتانيا واليمن، تناهز معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة 100 أو تفوقها. وعلى خلاف ذلك، تعتبر معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وعمان وقطر والكويت من أدنى المعدلات، إذ تتراوح بين 8 وفيات لكل 1 000 من المواليد الأحياء في الإمارات العربية المتحدة و18 في الجمهورية العربية السورية.

(أ) بلدان المشرق

بين عامي 1990 و2003، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المشرق من 78 وفاة لكل 1 000 من المواليد الأحياء إلى 56. وباستثناء العراق، نجحت جميع بلدان المشرق بالفعل في تخفيض معدلات وفيات الأطفال بمقدار الثلثين أو هي في سبيلها إلى بلوغ هذا الهدف في المستقبل القريب. وزادت معدلات وفيات الأطفال بأكثر من الضعف في العراق مقارنة بالمستويات المنخفضة التي كانت سائدة حوالي

(40) المرجع نفسه.

(41) المرجع نفسه.

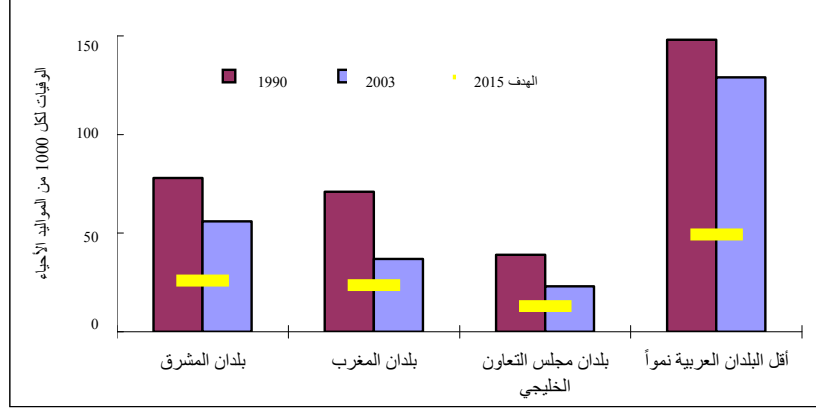
(42) المرجع نفسه.

(43) المرجع نفسه.

الأمهات. ومن الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال النزاعات والفقر المدقع وانخفاض الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، بما فيها الصحة والتعليم وخدمات المياه والمرافق الصحية (انظر الرسم البياني 11).

في أقل البلدان العربية نمواً وحدها، تمثل معدلات وفيات الأطفال ما يزيد على نصف المجموع بالنسبة للمنطقة العربية برمتها. وفي هذه البلدان، ترتبط وفيات الأطفال ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستويات سوء التغذية وقلة فرص الحصول على الخدمات الصحية وعدم تنقيف

الرسم البياني 11- معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1 000 من المواليد الأحياء، 1990 و2003



المصدر: اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2005: الطفولة المهددة، (نيويورك، اليونيسيف، 2004).

المفضية إلى الصحة ورعاية الأم. ولا بد من توفير دعم خاص لتحسين تغطية التحصين واستخدام الأسر للمياه الآمنة والمرافق الصحية. ومن شأن تحسين فرص الحصول على التعليم للبنات والبنين على السواء وكذلك تحسين سبل كسب المعيشة لأفقر المجموعات السكانية أن يساهم أيضاً في بلوغ هذا الهدف.

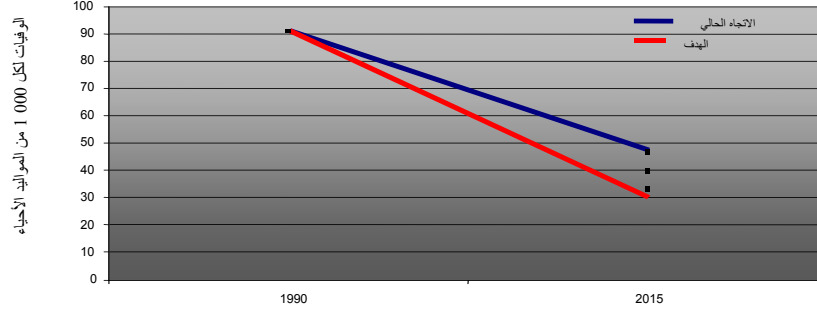
والسلام والاستقرار في العراق هما شرطان أساسيان لضمان بلوغ البلد هذا الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان ذات الأداء العالي مثل تونس ولبنان أن تركز على تخفيض الوفيات قبيل الولادة كوسيلة لزيادة تخفيض معدلات وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة. وتشير التحليلات أيضاً إلى أن الوسائل لتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى أدنى المستويات الممكنة موجودة بالفعل في المنطقة العربية. ومما تمس إليه الحاجة في هذا الصدد الإرادة السياسية والسلام وزيادة تخصيص الموارد للخدمات الأساسية، مع دعم منسق جيداً وزيادة التمويل المقدم من المانحين من البلدان العربية والبلدان المتقدمة الأخرى على السواء (انظر الرسم البياني 12).

2- البلدان ذات الأولوية

من الواضح أن غالبية بلدان المنطقة العربية قد بلغت هدف تخفيض وفيات الأطفال بمقدار الثلثين، باستثناء أقل البلدان العربية نمواً. غير أنه نظراً لانتشار وفيات الأطفال في تلك البلدان وحجم سكانها، فمن غير المتوقع أن تنجح المنطقة ككل في تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة إذا لم تتضافر الجهود وتخصص مزيد من الموارد.

وفي حين أن جيبوتي والسودان واليمن هي في المسار الصحيح، فلا بد من تعجيل الجهود لبلوغ الهدف. فمن المدهش أنه لم يحرز أي تقدم في تخفيض معدلات الوفيات خلال الـ 15 سنة الماضية في الصومال وموريتانيا حيث سجلت أعلى مستويات لوفيات الأطفال دون سن الخامسة. وفي هذين البلدين، هناك حاجة لتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ونوعية الرعاية وتشجيع الأنشطة المجتمعية لتحسين استخدام الخدمات الصحية وممارسات الرعاية مثل تغذية الطفل، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية والعادات

الرسم البياني 12- تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015 في المنطقة العربية



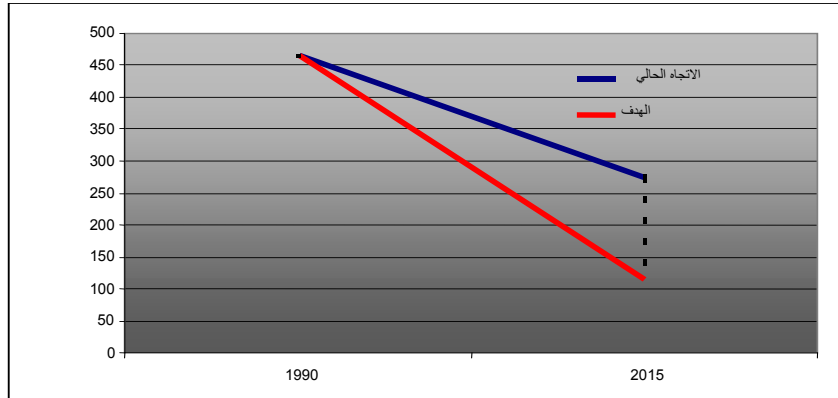
المصدر: تقديرات الإسكوا، استناداً إلى بيانات اليونسيف، وضع الأطفال في العالم 2005: الطفولة المهددة، (نيويورك، اليونسيف، 2004).

الأمهات يبلغ 377 وفاة لكل 100 000 من المواليد الأحياء، مقابل 465 في عام 1990⁽⁴⁴⁾. غير أنه كان هناك اختلاف كبير بين المناطق الفرعية. وفي عام 2000، كان معدل وفيات الأمهات في منطقة مجلس التعاون الخليجي يبلغ 29.8 مقابل 144.8 و165.5 في منطقتي المشرق والمغرب، على التوالي. أما في أقل البلدان العربية نمواً، فقد كان معدل وفيات الأمهات يبلغ 716.7 وفاة لكل 100 من المواليد الأحياء (انظر الرسمين البيانيين 13 و14)⁽⁴⁵⁾.

هاء- الهدف 5: تحسين صحة الأم

على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، فإن المعدلات الحالية لوفيات الأمهات والبيانات المتعلقة بالرعاية عند الولادة تشير إلى أن المنطقة ليست في الطريق الصحيح لبلوغ الغايات المتعلقة بصحة الأم. فالتخفيضات في معدلات وفيات الأمهات تتم بشكل غير منتظم وبوتيرة أبطأ بكثير من التخفيضات في وفيات الرضع في المنطقة. وفي عام 2002، كان معدل وفيات

الرسم البياني 13- تخفيض معدلات وفيات الأمهات بمقدار الثلثة أرباع، بين عامي 1990 و2015 في المنطقة العربية



المصدر: تقديرات الإسكوا، استناداً إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، ويمكن الإطلاع عليها على العنوان التالي: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp.

(44) اليونسيف، وضع الأطفال في العالم 2005، (نيويورك، اليونسيف، 2004) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004.

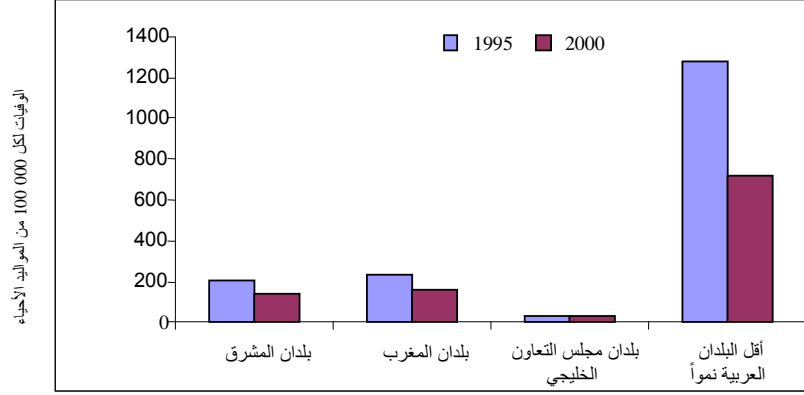
(45) الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن الإطلاع عليها على العنوان: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp.

التعاون الخليجي يتم تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين، بينما لم تتوفر تلك المساعدة إلا لما يزيد قليلاً عن نصف الولادات في أقل البلدان نمواً. وفي منطقتي المشرق والمغرب، كانت نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين تبلغ 67.1 و 71.7 في المائة، على التوالي (انظر الرسم البياني 15)(46).

1- الولادات التي تتم تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين

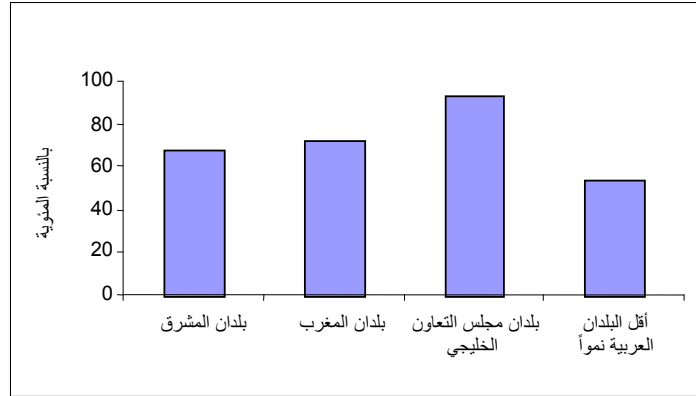
في الفترة 1995-2001، لم تتجاوز نسبة النساء العربيات اللاتي وضعن أطفالهن تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين 67 في المائة. وخلال هذه الفترة، كان أكثر من 90 في المائة من الولادات في بلدان مجلس

الرسم البياني 14- معدلات وفيات الأمهات لكل 100 000 من المواليد الأحياء، 1995 و2000



المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن الإطلاع عليها على العنوان التالي: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

الرسم البياني 15- النسبة المئوية للولادات التي تمت تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين، 2001-1995



المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن الإطلاع عليها على العنوان التالي: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

2- صحة الأم في المناطق المنكوبة بالنزاعات: العراق وفلسطين والصومال والسودان

الوضع، مقترنة بعدم الإحالة إلى طبيب توليد، إلى ارتفاع معدلات الوفيات والإعاقة بين النساء.

3- التحديات أمام تحسين صحة الأم في المنطقة العربية

يرتبط ارتفاع معدلات وفيات الأمهات ارتباطاً وثيقاً بنوعية الرعاية لدى الولادة، وإمكانية الوصول إلى موظفين صحيين مؤهلين، ووجود نظم إحالة في الوقت المناسب ورعاية توليد فعالة في حالات الطوارئ، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ومن العوامل التي تعرض المرأة للوفاة الزواج المبكر والحمل في سن المراهقة وتكرار الحمل. ويمثل انتشار الأمراض، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، تحدياً لاستراتيجيات تخفيض وفيات الأمهات. ومما يثير القلق بصفة خاصة ازدياد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جيبوتي والسودان والصومال حيث يساهم عدم وجود روابط كافية بين الصحة الإنجابية وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ارتفاع مستويات وفيات الأمهات.

(أ) تنظيم الأسرة

هناك تفاوت في استخدام أساليب تنظيم الأسرة بين مختلف بلدان المنطقة العربية. ويعتمد هذا التفاوت أيضاً على الشرائح الإدارية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد. وبالمثل، يختلف انتشار أساليب تنظيم الأسرة في المنطقة العربية حسب مستويات التعليم؛ وتشير أحدث الأرقام إلى أن 40 في المائة من النساء الأميات يستخدمن شكلاً من أشكال تنظيم الأسرة، في حين يستخدم 61 في المائة من النساء اللاتي تلقين تعليماً ثانوياً أو أعلى أساليب تنظيم الأسرة. ولا تزال نسبة كبيرة من المجتمعات العربية، لا سيما الريفية، تنظر إلى المعرفة بشأن أنواع أساليب تنظيم الأسرة وفعاليتها. وبالتالي، لا تستطيع نسبة مهمة من المجتمعات العربية تلبية احتياجاتها من خدمات تنظيم الأسرة. وتبين مؤخراً أن نسبة النساء اللاتي لم تلب احتياجاتهن في هذا المجال تبلغ 40 في المائة في عُمان، و35 في المائة في اليمن، و25 في المائة في فلسطين، و18 في المائة في الأردن، و11 في المائة في مصر. ولا تزال مشاركة الرجل في تنظيم الأسرة هامشية بينما يلاحظ في الوقت ذاته أن كثيراً من مزودي الخدمات الأساسية تنقصهم الكفاءة وليسوا مطلعين على نهج حقوق الإنسان في توفير الخدمات، الذي يشرك المرأة والرجل معاً في تنظيم الأسرة(50).

(ب) حمل المراهقات

رغم عدم وجود بيانات نهائية عن اتجاهات وفيات الأمهات في العراق وفلسطين، تشير مؤشرات غير مباشرة إلى تحديات نتيجة القيود على الحركة بسبب انعدام الأمن وعدم توفر خدمات وإمدادات جيدة النوعية. وفي فلسطين، تشير البيانات المتاحة إلى حدوث زيادة سنوية قدرها 2 في المائة في معدل الوفيات بين عامي 1999 و2001. وقد تدهورت نوعية الخدمات الصحية إذ انخفضت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين من 98 في المائة في عام 2002 إلى 67 في عام 2003. وبين عامي 2001 و2002 كادت الولادات التي تتم في المنزل تتضاعف حتى بلغت 14 في المائة(47).

وخلال العقد الماضي، تضاعفت معدلات وفيات الأمهات في العراق ثلاث مرات فبلغت 370 وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء. وكان ما يناهز 70 في المائة من النساء الحوامل يعانين من فقر الدم، مما يعرضهن لخطر الوفاة والاعتلال. وعلاوة على ذلك، أعربت وكالات المعونة عن قلقها الشديد إزاء ارتفاع مستوى حالات الإجهاض والمواليد الميتين، الذي زاد من حدته ارتفاع مستويات الإجهاد وقلة العناية السابقة للولادة ورعاية التوليد في الحالات الطارئة(48).

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السودانية، يتم أكثر من 40 في المائة من الولادات تحت إشراف موظفين غير طبيين مقابل 60 في المائة في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة تحرير شعب السودان. وفي المناطق الأولى، يبلغ معدل وفيات الأمهات 590 لكل 1000 من المواليد الأحياء مقابل 865 في المناطق الثانية. ويمكن أن تؤدي قلة العناية السابقة للولادة إلى تعقيدات في عملية الولادة التي قد تؤدي إلى الوفاة أو اعتلال طويل الأمد. وعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة النساء المحصنات ضد الكزاز 38 في المائة في حين أن نسبة النساء اللاتي تجرى لهن فحوص قبل الولادة أخذة في الانخفاض(49).

ويقدر معدل وفيات الأمهات في الصومال بـ 1 100 لكل 100 000 من المواليد الأحياء، وهو أعلى معدل في العالم. ومن الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات النزيف بعد الولادة وطول المخاض أو عسره والالتهاب والإرجاج. وتؤدي قلة الرعاية قبل الولادة وبعدها وأثناء

(47) الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. يمكن الاطلاع عليها في العنوان:

http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

(48) قواعد بيانات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(49) المرجع نفسه.

(50) المرجع نفسه.

أقل البلدان العربية نمواً حيث كانت نسبة السكان من الفئة العمرية 15-45 الذين ثبتت إصابتهم تزيد على 1 في المائة. ومع أن هذه النسبة تعني انتشاراً محدوداً بين السكان البالغين، قياساً بمناطق أخرى، فإن الاتجاه العام يسير نحو ازدياد عدد الإصابات واستمرار انتشار الوباء في هذه المنطقة⁽⁵⁴⁾.

وتوجد حالات وبائية مختلفة بين البلدان وداخلها، بما في ذلك البلدان التي يكون فيها وباء عام في طور الانتشار. وربما تؤدي المراقبة غير الفعالة إلى حجب تفشي المرض بين مجموعات سكانية ضعيفة محددة وبين الفئات الرئيسية المعرضة للخطر، كمستخدمي حقن المخدرات. وفي حين أن أسلوب الانتقال الرئيسي هو الممارسات الجنسية الخالية من الوقاية، فإن عدد الإصابات المتصلة بحقن المخدرات أخذ في الارتفاع. ولا يزال الدم الملوث ومنتجات الدم الملوثة تمثل خطر نقل الفيروس في عدد قليل من البلدان. أما انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، فيحتاج إلى مزيد من الأدلة لتحديد اتجاهه.

(أ) ازدياد عدم المناعة ضد الإيدز

لا يزال يتعين كسر الحلقة المفرغة التي يؤدي في إطارها نقص المعلومات وقلة الوعي بالوباء إلى عدم الاستعجال في اتخاذ الإجراءات اللازمة. ومن بين العوامل الرئيسية التي تفسر قلة توفر معلومات موثوق بها عدم فعالية نظم المراقبة والرصد والإبلاغ، والوصمة والتمييز، وقلة المعرفة بشأن الأخطار المرتبطة بنقص المناعة البشرية/الإيدز ومحددات ضعف المناعة.

ومن محدّدات ازدياد عدم المناعة للإيدز تغيير المواقف والسلوك لدى الشباب، الذين يمثلون نسبة كبيرة من السكان (انظر الإطار 5). وإضافة إلى ذلك، يتزايد القلق إزاء أثر تنقل السكان وعواقب النزاعات. وعندما تتوفر بيانات عن مجموعات محددة قليلة المناعة، هناك ما يدل على ممارسات محفوفة بالمخاطر، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للعمل في مجال الجنس. ومن العوامل الأخرى وراء ازدياد عدم المناعة الأمية والفوارق الاجتماعية الاقتصادية وقلة فرص الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(ب) سبل احتواء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

رداً على وباء فيروس نقص المناعة البشرية، حصلت في السنوات الأخيرة زيادة ملموسة في تخصيص الموارد الوطنية والدولية لأغراض الوقاية والرعاية والدعم.

وبذلك يصبح مجموع الأشخاص الذين يعانون من الإيدز في المنطقة 540 000. غير أن هذه التقديرات تشمل إيران وتسنطي جزر القمر وموريتانيا. انظر: UNAIDS and WHO, AIDS December 2004. (Geneva, UNAIDS/WHO, 2004).

(54) المرجع نفسه.

رغم انخفاض خصوبة المراهقين منذ الثمانينات، فإنها لا تزال من الاهتمامات الرئيسية لسياسة الصحة، مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان. والأدلة المستقاة من الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن تصف بالتفصيل الضغوط الاجتماعية الثقافية التي تكافئ المراهقات الحوامل بقبول الأقران وتقدير الأسرة. ووفقاً لمشروع الدول العربية لإنماء الطفل والدراسات الاستقصائية التي أجرتها بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1990-1998، كانت معدلات الخصوبة بالنسبة للنساء من الفئة العمرية 15-19 تتراوح بين 18 لكل 1 000 في تونس و103 لكل 1 000 في اليمن. ونظراً لقلة فرص الحصول على المعلومات والخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية، تعرض النساء صحتهم للخطر نتيجة الحمل المتكرر على فترات متقاربة في سن مبكر. وتكون النساء اللاتي يحملن في سن مبكر عرضة للاعتلال/الوفاة لدى الولادة أو بعدها لأن أجسامهن لا تكون مكتملة النمو ويكون قد أضعفها سوء التغذية وفقّر الدم في كثير من الأحيان⁽⁵¹⁾.

(ج) ختان الإناث

من العوامل الأخرى التي تعرض أيضاً صحة المرأة للخطر ممارسة ختان الإناث⁽⁵²⁾. إذ يقوم بمعظم عمليات ختان الإناث موظفون غير طبيين، أي قابلات ونساء مسنات يستخدمن شفرات أو خيوط غير معقمة مما يزيد من خطر الإصابة بأمراض لا يتوفر علاج لها عادة. وإن الجهود التي تبذلها بعض البلدان للقضاء على هذه الممارسة، من خلال إصدار قوانين تمنع ختان الإناث وتفرض غرامات مالية أو عقوبة السجن على المخالفين، كما هو الحال في جيبوتي ومصر، تظل غير كافية في غياب إنفاذ القوانين.

واو- الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

1- فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

بين عامي 1990 و2003، ارتفع عدد حالات الإصابة بالإيدز المبلغ عنها بنحو 42 في المائة ليصل إلى 865 13 حالة⁽⁵³⁾. وكان أزيد من نصف تلك الحالات في

(51) المرجع نفسه.

(52) صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، نيويورك، صندوق الأمم المتحدة للسكان، (2000).

(53) أظهرت تقديرات مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومنظمة الصحة العالمية نشرت مؤخراً أن 92 000 شخص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصيبوا بالفيروس عام 2004،

أخرى غير قطاع الصحة، أي التعليم ووسائل الإعلام والعمل والشؤون الدينية والشباب، فضلاً عن المجتمع المدني. ورغم أنه يجري توفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات في عدد من البلدان، فقد قدرت التغطية بـ 5 في المائة فقط من الأشخاص المحتاجين في كانون الأول/ديسمبر 2004⁽⁵⁵⁾.

وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها قطاع الصحة حالياً، يجري توسيع شراكات لتشمل مساهمة قطاعات

الإطار 5- مبادرة الشركاء الشباب في العالم المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان والرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: مصر ولبنان

مبادرة الشركاء الشباب في العالم حملة دعائية يقودها الشباب لزيادة فرص الحصول على المعلومات والتثقيف والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب، وخصوصاً الشباب الذين يعانون من نقص الخدمات. وقد أطلقت مبادرة الشركاء الشباب في العالم، التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، في أيلول/سبتمبر 2003 وهي تشمل 27 بلداً. وهذه المبادرة تعزز كفاءة وفعالية واستمرارية المبادرات الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب، الذين يمثلون أكثر من نصف جميع حالات الإصابة في العالم، من خلال ما يلي:

- (أ) تسخير حماس الشباب وقدرتهم على الإبداع والتكيف لمعالجة القضايا التي تؤثر على حياتهم؛
- (ب) تمكين الشباب من تحديد القضايا الرئيسية بالنسبة إليهم، فضلاً عن تطوير وتنفيذ استراتيجيات وأنشطة؛
- (ج) توفير منبر للشراكة بين الشباب والكبار يعملون في إطاره معاً لضمان أن يكون الشباب في صميم التدابير الوطنية لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- (د) تعبئة أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين، أي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمناحون ووسائل الإعلام والمنظمات الدينية والقطاع الخاص، من أجل اتخاذ تدابير لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد أنشأ مبادرة الشركاء الشباب في العالم مجموعة من 38 شاباً تتراوح أعمارهم بين 15 و27 سنة. وهي تستهدف صانعي القرارات على المستويين المحلي والوطني الذين يشتركون في رسم السياسات ووضع البرامج وتوفير التمويل.

(أ) فريق مصر

تركز خطة عمل مبادرة الشركاء الشباب في العالم في مصر على الدعوة إلى إنشاء ما يسمى بنوادي مكافحة الإيدز، قد تكون مثلاً، جمعيات مدرسية تقدم المعلومات والخدمات المتعلقة بالوقاية من الإيدز للطلاب. وقد أنشئ نموذج لها في الإسكندرية. وتدعو فرق الشركاء الشباب في العالم إلى توسيع هذا النموذج الناجح ليشمل المدارس الثانوية في مدينة المنصورة الواقعة شمال القاهرة. وقد تعاون الفريق الوطني مع منظمات دينية ومنظمات غير حكومية محلية. وعلى سبيل المثال، استضافت كنيسة القديس ماركوس الأرثوذكسية في تلخا الفريق المصري أثناء أحد الاجتماعات الأسبوعية التي ينظمها للشباب لمناقشة القضايا الروحية والاجتماعية التي تهمهم. ووفر هذا الاجتماع منبراً لتبديد التصورات الخاطئة الشائعة المتعلقة بالإيدز وإقامة شبكة متنامية مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين.

(ب) فريق لبنان

أجرى خبير استشاري في شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقييماً للاحتياجات القطرية في عام 2004 لتحديد وضع الإيدز فيما يتعلق بفئة الشباب، (يشمل الانتشار وأساليب الانتقال الرئيسية والممارسات الجنسية واستخدام العازلات الذكرية والمجموعات القليلة المناعة)، وتحديد الحملات الشبابية القائمة لمكافحة الإيدز، مع التركيز بصفة خاصة على النقص في فرص الحصول على المعلومات والخدمات، والسياسة الراهنة المتبعة وبيئة التمويل في البلد. وساعدت شراكات الشباب اللبنانية في جمع البيانات ووضع استراتيجية دعوة وخطة عمل، تشمل تعبئة 10 000 إلى 20 000 دولار لإنشاء مراكز تفوق في مجتمعين محليين لتقديم المعلومات والخدمات الخاصة بالإيدز في إطار بيئة ملائمة للشباب.

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، يمكن الإطلاع عليه في العنوان: <http://www.unfpa.org/hiv/gyp/index.htm>.

(ج) التحديات أمام وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

من 90 في المائة من المجموع الإقليمي البالغ 3.28 مليون بعد أن كان 7.03 مليون في عام 1999⁽⁵⁶⁾. وفي أقل البلدان العربية نمواً، تشمل التحديات الرئيسية فيما يخص الوقاية من الملاريا ومكافحتها ضعف النظم الصحية، الذي يتجلى في عدم كفاية تغطية الرعاية الصحية وقلة فرص الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية، خاصة في المناطق الريفية، فضلاً عن قلة مرافق المختبرات اللازمة لتشخيص الملاريا تشخيصاً سليماً. وإضافة إلى ذلك، يعوق عدم كفاية الهياكل الأساسية قدرات البرامج الوطنية لمكافحة الملاريا. والبلدان المعرضة أكثر من غيرها لخطر الملاريا تعاني من نقص متكرر في العقاقير المضادة للملاريا، لا سيما في المناطق الريفية، حيث يضطر الناس لاستخدام عقاقير سيئة النوعية وغير فعالة. وإن مقاومة الطفيلي المسبب للملاريا للعقاقير المتاحة في السوق وكذلك مقاومة الحشرات الناقلة للمرض للمبيدات الحشرية تجعل من الضروري رصد حساسية الطفيلي للعقاقير وكذلك حساسية الناقلات للمبيدات الحشرية. وعلاوة على ذلك، فإن حالات الطوارئ المعقدة في معظم أقل البلدان نمواً تزيد من حدة هذه المشاكل، التي تتأثر بدورها بعدم فعالية نظم الإعلام الصحي حيث أن البيانات المقدمة من بعض المناطق غير كافية، أو في بعض الحالات غير موجودة، الأمر الذي قد يقلل من الحجم الحقيقي لمشكلة الملاريا.

3- السلل

رغم أن بعض البلدان، أي الأردن وتونس وعمان ولبنان والمغرب، شهدت انخفاضاً في عدد حالات الإصابة، فانتشار السل يتزايد في الصومال. أما في بقية البلدان العربية، فلا يزال انتشار السل مستقراً ويتوقع أن ينخفض في المستقبل القريب. وفي عام 2000، كانت أعلى نسب لانتشار السل في أقل البلدان العربية نمواً، حيث كان عدد حالات الإصابة يبلغ 1 853 لكل 100 000 من السكان، مقابل 437 في المشرق و272 في بلدان مجلس التعاون الخليجي و176 في المغرب⁽⁵⁷⁾.

وقد حسنت البلدان العربية خدمات الرعاية الصحية في مجال الوقاية من السل والكشف عنه ومعالجته. وكان المتوسط الإقليمي للعلاج الناجح للسل يبلغ 81 في المائة

(56) قواعد بيانات مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط. ومجموع المنطقة العربية بالنسبة لحالات الملاريا لا يشمل الجزائر، وجزر القمر وموريتانيا، حيث لم تتوفر بيانات عنها.

(57) قواعد بيانات مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق المتوسط. معدل انتشار السل بالنسبة لبلدان المغرب لا يشمل الجزائر، التي لم تتوفر أية بيانات عنها. وبالمثل، فإن المعدل المقابل بالنسبة لأقل البلدان العربية نمواً لا يشمل جزر القمر وموريتانيا حيث لم تتوفر بيانات عنهما.

التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة العربية في هذا الصدد هي ضمان تعزيز خدمات الوقاية والعلاج والرعاية، بما في ذلك إسداء المشورة الطوعية وإجراء الفحوصات، والحد من المخاطر بالنسبة للمجموعات الضعيفة، والعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات، والدعم النفسي-الاجتماعي. ولا يمكن القيام بذلك إلا بالعمل في الوقت ذاته على التصدي للوصمة والتمييز اللذين يتعرض لهما الأشخاص المصابون بالإيدز وأسرهم. ويمكن أن تشكل هذه التدابير مجتمعة مساهمة ذات بال في إنشاء بيئة ممكنة بالنسبة لوقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتخفيف تأثيره في المنطقة.

2- القضاء على الملاريا

يعيش نحو 31 في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية، أي نحو 93.3 مليون شخص في مناطق معرضة لخطر انتقال الملاريا. وتشير التقديرات إلى أن الملاريا مرض يعاني منه 12.5 مليون شخص ويسفر عن وفاة 42 000 شخص كل عام في أقل البلدان العربية نمواً. ورغم أن معظم البلدان العربية قد قضت على الملاريا، باستثناء أقل البلدان نمواً، فإنها لا تزال تواجه خطر رجوع هذا المرض. ويمكن تصنيف البلدان العربية إلى المجموعات التالية لحالة التحكم في الملاريا:

- (أ) المجموعة 1: مناطق خالية من خطر نقل الملاريا، أي الإمارات العربية المتحدة والأردن والبحرين وتونس وفلسطين وقطر والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية؛
- (ب) المجموعة 2: بلدان يمكن فيها القضاء على الملاريا في المستقبل القريب ويكون القضاء عليها مستداماً إذا تحقق، أي الجزائر والجمهورية العربية السورية وعمان والمغرب ومصر؛
- (ج) المجموعة 3: بلدان تتسم بانخفاض مستوى توطن المرض، أي المملكة العربية السعودية والعراق؛

- (د) المجموعة 4: بلدان تعاني من مشكلة خطيرة جداً بسبب الملاريا، أي جيبوتي والسودان والصومال واليمن.

في عام 2003، كانت حالات الإصابة بالملاريا في أقل البلدان العربية نمواً تمثل ما يقارب 100 في المائة من جميع الحالات في المنطقة. وكان السودان لوحده يمثل أكثر

تتوفر لدى المنطقة العربية موارد ضخمة من الطاقة تشمل الوقود الأحفوري القابل للنفاد (النفط والغاز) وموارد متجددة غير قابلة للنفاد، خاصة الموارد الشمسية والريحية. ومع ذلك، فإن عدة بلدان في المنطقة ليس لديها أية موارد من النفط والغاز أو ما هو متوفر لديها منها محدود جداً. ورغم موارد الطاقة الضخمة هذه، لم تكن الكهرباء متوفرة إلا لـ 79 في المائة من سكان المنطقة العربية في عام 2003، وكانت هذه النسبة تتراوح بين ما يقارب 100 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وأقل من 8 في المائة في عدد من أقل البلدان نمواً. ونتيجة لذلك، لم تكن لدى نحو 64 مليون شخص في البلدان العربية، أو 21 في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية، معظمهم في المناطق الريفية، أي فرصة للحصول على الكهرباء؛ ففي حين كان 60 مليون آخرون، نحو 20 في المائة يعانون من نقص شديد في الإمدادات، في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة على السواء. وفي أثناء ذلك، كان خمس سكان المنطقة العربية يعتمدون على الوقود غير التجاري في تلبية احتياجاتهم اليومية من الطاقة، خصوصاً في أقل البلدان العربية نمواً⁽⁵⁹⁾.

وفي عام 2002، بلغ المعدل العام لكفاءة الطاقة في المنطقة 311 كيلوغرام مكافئ نفط لكل 1 000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) (كغم.م/ن. 1 000 دولار)، وشهد درجة متنوعة من التحسن خلال العقد الماضي. وفي السنة ذاتها، أبلغت بلدان مجلس التعاون الخليجي عن أن أعلى مستوى للطاقة المستخدمة قد وصلت إلى 504 (كغم.م/ن. 1 000 دولار)، تليها بلدان المشرق، 262 (كغم.م/ن. 1 000 دولار) وبلدان المغرب بنحو 137 (كغم.م/ن. 1 000 دولار). أما أقل البلدان العربية نمواً، فلم تكن تتوفر بيانات كافية عن استخدام الطاقة فيها⁽⁶⁰⁾، (انظر الرسم البياني 16).

(59) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2004 ووكالة الطاقة الدولية، *World Energy Outlook: Energy and Poverty 2002*.

(60) الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

عام 2002، مما يدل على التوسع الذي حصل في الخدمات الصحية حيث أصبح 80 في المائة من المنطقة مشمولاً بتغطية استراتيجية الدورة العلاجية القصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة بحلول بداية عام 2004⁽⁵⁸⁾.

بيد أن نجاح هذه الاستراتيجية يواجه تحديات عديدة، منها طرق الوقاية، والسل المقاوم للعقاقير، والإصابة بالإيدز/السل، ونوعية الرعاية التنفسية ومشاركة قطاع الصحة. ومن أجل تحقيق الغايات المحددة في الهدف 6، يجري حالياً توسيع نطاق استراتيجية الدورة العلاجية القصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة لمواجهة هذه التحديات. وزيادة على ذلك، أصبحت تقديرات معدلات الإصابة تُستحدث بشكل منتظم كما تم تحسين أساليب جمع البيانات. وسيتم أيضاً وضع خطة استراتيجية طويلة الأجل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال توسيع نظام الدورة العلاجية القصيرة الأجل بالملاحظة المباشرة. وسيساعد هذا التوسيع في تعزيز الشراكات على جميع المستويات، ومن ثم سيشجع المشاركة المجتمعية.

زاي- الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية

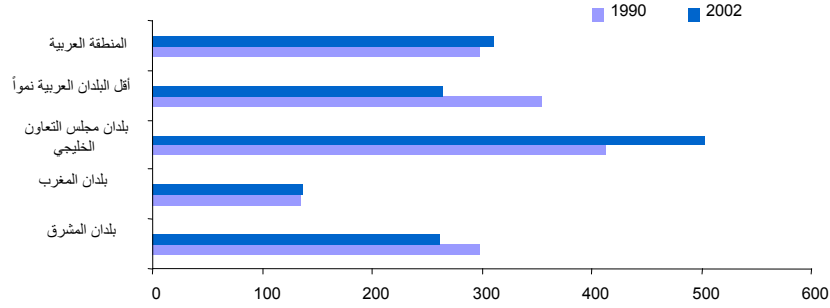
1- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية

لقد أحرز كثير من بلدان المنطقة تقدماً في التصدي لتحديات التنمية المستدامة. فقد أنشئ عدد من المحافل السياسية على المستوى الإقليمي، لتحسين الحكم وتحديد الأهداف ومجالات العمل ذات الأولوية، ولاعتماد نهج متكامل في التنمية المستدامة، منها مثلاً، المبادرة العربية للتنمية المستدامة في عام 2002 وإعلان أبو ظبي عن البيئة والطاقة في عام 2003. وأثناء ذلك، حصلت تحسنات ملموسة في السياسات المائية وقضايا الحكم المتعلقة بالمياه، تجلت في تنسيق وإدماج أفضل للجهود بين مختلف المؤسسات وأصحاب المصلحة، بما في ذلك شراكات بين منظمات القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، فإن تحقيق الاستدامة البيئية يستلزم مزيداً من الجهود لحماية الموارد وحفظها، لا سيما موارد الطاقة والمياه والتربة، لزيادة كفاءة استخدام موارد الطاقة والمياه غير المتجددة وتصحيح أوجه القصور والاختلال في السوق من خلال إدخال الحسابات البيئية في الحسابات القومية.

2- إمكانية الحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة

(58) المرجع نفسه.

**الرسم البياني 16- الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، 1990 و2002
(كيلوغرام مكافئ نطف لكل 1 000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي
(تعادل القوة الشرائية))**



المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

ملاحظة: يستند المعدل دون الإقليمي للطاقة المستخدمة إلى البيانات المتوفرة. أما المعدل بالنسبة للبلدان العربية الأقل نمواً، فيستند إلى البيانات الخاصة بالسودان واليمن فقط. ويستثني معدل بلدان مجلس التعاون الخليجي قطر، بينما لا يشمل معدل المغرب الجماهيرية العربية الليبية. أما المعدل بالنسبة للمشرق فيستثني العراق وفلسطين.

ومع وضع هذا في الاعتبار، يلاحظ أن البلدان العربية سعت خلال السنوات القليلة الماضية إلى توحيد جهودها لمواجهة أزمة المياه ووضعت رؤية عربية مشتركة حول المياه من أجل تطوير الموارد المائية وإدارتها بشكل ملائم حتى عام 2025⁽⁶²⁾. ووضعت خطط رئيسية وطنية للمياه العذبة وسياسات زراعية أكثر ملاءمة لزيادة كفاءة استخدام المياه، بما في ذلك فرض قيود على استخدام المياه، واسترداد التكاليف، وتخفيض أو إلغاء الإعانات ونهوج إدارة الطلب. وقد أقر بأن الاستثمار في تحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة أمر ضروري، وأصبحت مكافحة تلوث المياه أيضاً من اتجاهات السياسة العامة.

ونظراً لطابع تعدد القطاعات الذي تتسم به إدارة الموارد المائية، اعتمدت وكالات الأمم المتحدة المختصة، أي الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية من خلال ورشات عمل لبناء القدرات، واجتماعات أفرقة خبراء، ومنتديات للمناقشة، وتنظيم دورة تدريبية بشأن إدارة الطلب على المياه⁽⁶³⁾.

World Water Council, *Arab Countries Vision* (62) Consultations, 2000.

United Nations Environment (UNEP), *Global Environmental Outlook 3; Past, present and future perspectives*, Earthscan Publications, 2002
المتحدة الإنمائي، حالة خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية، كانون الأول/ديسمبر 2004.

ونظراً لما ورد أعلاه وتركيز الاتجاهات الحالية على الإدارة المستدامة لقطاع الطاقة، راجعت بلدان المنطقة سياساتها وبرامجها في مجال الطاقة لتشمل رفع مستوى إنتاج الطاقة وزيادة كفاءة الاستهلاك بزيادة استخدام الوقود النظيف، وتطوير وتشجيع تطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة، بغية زيادة إمكانية الحصول على الطاقة ودعم التخفيف من الفقر، خاصة في المناطق الريفية.

3- إدارة الموارد المائية وحمايتها

يشكل توفر الموارد المائية وحمايتها قضية رئيسية في المنطقة العربية فموارد المياه العذبة المتجددة المتاحة محدودة، حيث تبلغ حصة كل فرد منها أقل بكثير من 1 000 متر مكعب في السنة. ويشكل التفاوت الكبير بين البلدان من حيث الرفاهية الاقتصادية ونصيب الفرد من المياه العذبة، والتنوع في استخدام المياه تحديات رئيسية في المنطقة. وسوف يؤدي الاستغلال المفرط للمياه، خاصة في القطاع الزراعي الذي يستأثر بـ 80 في المائة من مجموع المياه المستهلكة، وضغوط احتياجات النمو السكاني والصناعي، إلى زيادة الطلب على الموارد المائية القليلة أصلاً في المنطقة. وتعد نوعية المياه أيضاً من الشواغل الرئيسية في المنطقة العربية؛ فتلوث المياه نتيجة جراثيم مياه الصرف الصحي والنفايات الصناعية والنفايات السائلة الزراعية تمثل تهديداً خطيراً لصحة البشر وتزيد من حدة مشكلة ندرة المياه بتقليل المتاح من المياه النظيفة⁽⁶¹⁾.

United Nations Environment Programme (61) (UNEP), *Global Environmental Outlook 3; Past, present and future perspectives*, Earthscan Publications, 2002.

وبين عامي 1996 و2003 انخفض استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون والهالونات، التي تمثل غالبية المواد المستنفدة للأوزون المستهلكة في المنطقة، بنسبة 43 في المائة، من 19 500 إلى 11 000 طن قدرة على استنفاد الأوزون. ووفقاً لهذا الاتجاه، يتوقع أن تحقق معظم البلدان العربية تخفيضاً بمقدار النصف في استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون والهالونات بحلول عام 2005، عندما ينبغي ألا يتجاوز الاستهلاك الإجمالي 9 000 طن قدرة على استنفاد الأوزون. وزيادة على ذلك، بلغ استهلاك بروميد الميثيل 1 485 طن قدرة على استنفاد الأوزون في عام 2003، وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 14 في المائة عن مستويات عام 1996. واستناداً إلى هذا الاتجاه، يتوقع أن تحقق المنطقة التخفيض المقرر بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2005، ومعنى ذلك أن الاستهلاك سينخفض إلى نحو 1 364 بحلول ذلك التاريخ⁽⁶⁷⁾.

وفيما يتعلق بالانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ورغم الجهود المبذولة لرفع مستوى إنتاج الطاقة وكفاءة الاستهلاك في المنطقة، زادت هذه الانبعاثات للفرد الواحد بنسبة 15 في المائة بين عامي 1990 و2003 نتيجة لازدياد الأنشطة الصناعية والتنمية، خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومستويات الانبعاث في عام 2003 في المغرب وفي المشرق، التي كانت تبلغ 2.7 و2.2 طن متري على التوالي، انخفضت خلال الفترة ذاتها بنسبة 24 في المائة و19 في المائة، على التوالي. أما في أقل البلدان العربية نمواً، فقد انخفضت مستويات الانبعاث إلى 0.5 طن متري، وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 65 في المائة مقارنة بمستويات عام 2000، نتيجة لاستمرار هيمنة القطاع الزراعي، وقلة فرص الوصول إلى مصادر الطاقة العصرية، ومحدودية النشاط الصناعي، وقلة استخدام السيارات الخاصة وموارد الطاقة⁽⁶⁸⁾.

ولا تزال المنطقة العربية تواجه عدداً من التحديات فيما يخص بروتوكول مونتريال، من بينها الامتثال لتدابير خفض النهائية المقررة لعامي 2007 و2010 بالنسبة لغازات الكلوروفلوروكربون والهالونات؛ وتفعيل التشريعات/الأنظمة الوطنية/الإقليمية؛ وكبح الاتجاه المتزايد إلى التجارة غير المشروعة بالمواد المستنفدة للأوزون؛ ومواصلة الامتثال بعد عام 2010، خاصة لتقليل الاعتماد على استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون

وإضافة إلى ذلك، جرى تنظيم عدد من اجتماعات أفرقة الخبراء وأعدت أدلة لبناء القدرات في تسوية المنازعات وتحسين المهارات التفاوضية في مجال قضايا موارد المياه المشتركة⁽⁶⁴⁾.

4- الغابات والمناطق المحمية

تغطي الغابات 3.4 في المائة من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية. وأفادت التقارير بأن أقل البلدان نمواً شهدت تقلصاً نسبته 19 في المائة في الغطاء الحرجي بين عامي 1990 و2000. غير أن تدهور التربة والتصحر يمثلان مشكلتان أكثر خطورة في المنطقة من إزالة الأراج. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي والمشرق، لا تمثل الأرض المزروعة سوى 5 في المائة من مجموع مساحة الأراضي، مما يجعل تدهور الأراضي خطراً كبيراً، خصوصاً وأن نحو 73 في المائة من الأراضي يعاني من تدهور بسيط إلى شديد جراء الرعي المفرط والتآكل بفعل الرياح والمياه، وعدم كفاءة استخدام الموارد المائية والعمليات العسكرية في المنطقة⁽⁶⁵⁾. أما المناطق المحمية فهي تشكل أقل من 5 في المائة من مساحة اليابسة، وتأتي هذه النسبة دون المعيار العالمي الذي يحدد مساحة المحميات بـ 10 في المائة. ومع ذلك، تهدف بعض البلدان إلى زيادة مساحة المناطق المحمية إلى أكثر من 15 في المائة خلال العقد القادم⁽⁶⁶⁾.

5- طبقة الأوزون وتغير المناخ

أدت الجهود المتضافرة التي بذلت بين عامي 1995 و2000 إلى تخفيض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في كافة بلدان المنطقة. وخلال هذه الفترة، انخفض استهلاك غازات الكلوروفلوروكربون في المشرق والمغرب العربي وأقل البلدان العربية نمواً بنسبة 38 و21 و4 في المائة على التوالي. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فقد انخفض الاستهلاك بنسبة 9 في المائة بين عامي 1995 و2000، وبأكثر من 50 في المائة بين عامي 2000 و2001، حيث هبط من 495 إلى 235 طناً مترياً.

(64) الإسكوا، دليل للبلدان الأعضاء في الإسكوا بشأن تسوية المنازعات حول الموارد المائية الدولية، 2004 وتعزيز المهارات التفاوضية بشأن قضايا المياه الدولية في منطقة الإسكوا، 2004.

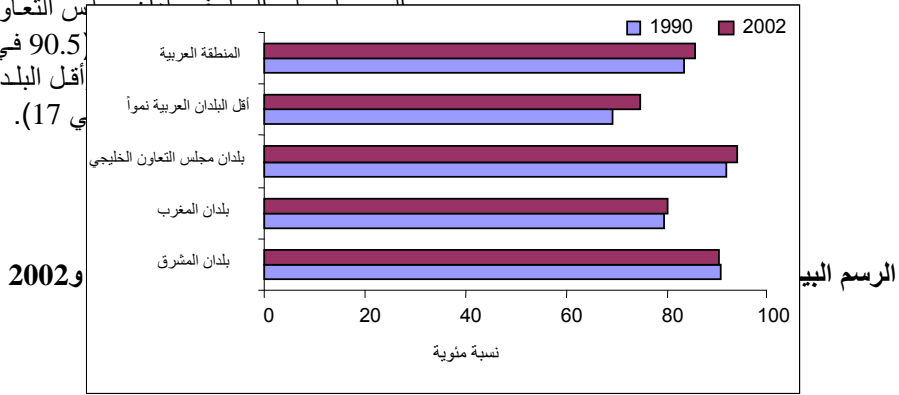
(65) الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

(66) ESCWA, World Summit on Sustainable Development Assessment Report for the ESCWA Region (E/ESCWA/ENR/2002/19).

(67) المرجع نفسه.

(68) الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

لتحقيق الأهداف المحددة، لا سيما في المناطق الريفية بالمنطقة وفي أقل البلدان العربية نمواً. وبين عامي 1990 و2002، لم يطرأ أي تغيير يذكر على نسبة السكان الذين يستطيعون الحصول على مياه مأمونة في المناطق الفرعية الأربع. وعلى المستوى الإقليمي، كان بإمكان ما يتراوح نسبته بين 86.7 في المائة و72 في المائة من السكان الحصول على المياه المأمونة في المناطق الحضرية والريفية، على التوالي. وسجلت أعلى نسبة لإمكانية الحصول على مياه مأمونة في بلدان مجلس التعاون الخليجي (93 في المائة) وأقلها في أقل البلدان العربية نمواً (70 في المائة)، ثم أقل البلدان العربية نمواً (67 في المائة).



وتجميده؛ ووضع سياسات تعالج القضايا الشاملة لعدة قطاعات مع اتفاقات بيئية أخرى متعددة الأطراف⁽⁶⁹⁾.

6- مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية

تشير مؤشرات إمدادات المياه والمرافق الصحية إلى أنه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة في البلدان العربية

وتظل إمكانات الحصول على المرافق الصحية أقل من إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، خاصة في المناطق الريفية وفي أقل البلدان العربية نمواً حيث لا تزال هناك حاجة لبذل جهود كبيرة. وبين عامي 1990 و2002، لم يطرأ تغيير على فرص الحصول

ع المصدر: الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن الإطلاع في: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp الذين لديهم إمكانية الحصول على المرافق الصحية المحسنة بالنسبة لعامي 1990 و2002.

69 في المائة. وفي عام 2002 سُجّلت في أقل البلدان العربية نمواً أدنى نسبة للسكان الذين لديهم إمكانية الحصول على المرافق الصحية في المناطق الريفية (17.7 في المائة)، تليها بلدان المشرق وبلدان المغرب (67 في المائة) وبلدان مجلس التعاون الخليجي (87 في المائة). أما في المناطق الحضرية، فلم تتجاوز نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية 55 في المائة في أقل البلدان نمواً، مقابل 92 في المائة في كل من المشرق والمغرب، و100 في المائة تقريباً في بلدان مجلس التعاون الخليجي⁽⁷¹⁾.

وفي المناطق الريفية، تحسنت فرص الحصول على المرافق الصحية بنسبة 6 في المائة منذ عام 1990 فبلغت

(70) الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

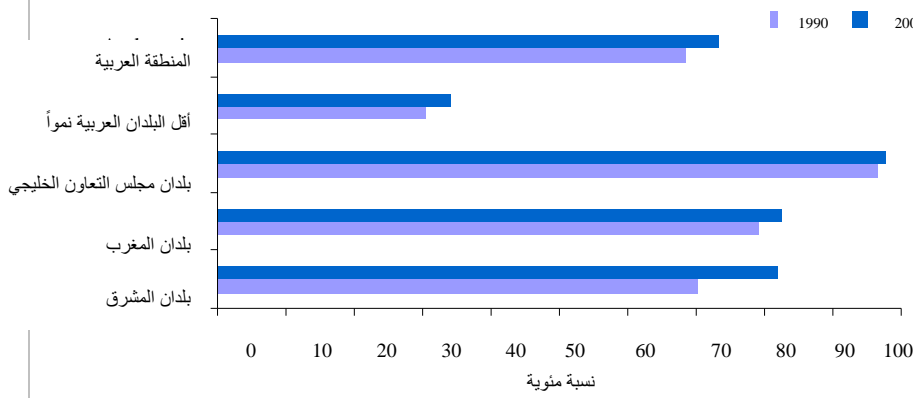
(71) المرجع نفسه.

(69) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، Assistance Programme, 2005 Compliance.

إمكانية الحصول على المرافق الصحية الأساسية، و50 في المائة من أولئك الأشخاص سيكونون في أقل البلدان العربية نمواً⁽⁷²⁾.

وإذا لم تتخذ إجراءات منسقة لتحسين هذا الوضع، فسيكون هناك نحو 82 مليون شخص في المنطقة العربية في عام 2015 يفتقرون إلى فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، و124 مليون شخص لا تتوفر لديهم

الرسم البياني 18- نسبة السكان الذين يتوفر لهم المرافق الصحية، 1990 و2002



المصدر: الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

1- مجموع المعونة المقدمة إلى المنطقة

في السنوات الأخيرة، زاد مجموع المعونة، المحسوبة بدولارات الولايات المتحدة، المقدمة إلى المنطقة العربية من 5.33 مليار دولار في عام 1999 إلى 8.32 مليار دولار في عام 2003. ومع ذلك، فقد تلقت ثلاثة بلدان متوسطة الدخل، هي الأردن والعراق ومصر، أكثر من نصف مجموع المعونة في عام 2003، مما يدل جزئياً على أولويات جديدة للمانحين تتأثر باعتبارات سياسية. ويجري تحويل تدفقات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف من مصر، التي كانت أكبر بلد متلق، نحو العراق من أجل دعم عملية الإعمار بعد الحرب. ويولي مصر في مستوى نصيب الفرد من المعونة المتلقية جيبوتي والعراق والأردن وفلسطين في عام 2003⁽⁷⁴⁾.

United Nations, Population Division, (72) Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2004 Revision*, available at: <http://esa.un.org/unpp>؛ والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن الإطلاع عليها في: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp

(74) استناداً إلى حسابات الأونكتاد، *The Least Developed Countries Report 2004; Linking International Trade with Poverty Reduction*, (New York and Geneva, United Nations, 2004)؛ والإنسكوا، *الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، 2003*. (E/ESCWA/GRID/2003/41)

حاء- الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

إن تحقيق الهدف 8 يرتبط ارتباطاً مباشراً بإنشاء بيئة ممكنة من أجل تنمية تراعى فيها مصالح الفقراء على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهذا يفترض التزاماً من جانب الدول المتقدمة بمساعدة البلدان النامية في النمو والمشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، يتعين على البلدان النامية اعتماد سياسات تشجع النمو والتنمية والتكامل الاجتماعي والاقتصادي ومواجهة تحديات العولمة. ومن المشاكل الرئيسية التي تواجه المنطقة العربية أن كثيراً من المانحين لا يزالون يعتبرونها منطقة غنية بالموارد وليس بالمتساهلة بالتالي ذات أولوية بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهذا أمر يدمر تصنيف كثيراً من الدول العربية ضمن البلدان المتوسطة الدخل. ويتجاهل هذا التصور الخاطئ أن ربع سكان المنطقة العربية يعيشون في أقل البلدان العربية نمواً، التي هي في أمس الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل⁽⁷³⁾.

(73) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أرقام السكان، 2004.

الإطار 6- الالتزام بالشراكة

"نعيد تأكيد أنه يجب على كل بلد أن يتولى المسؤولية الأولية عن تنميته ونؤكد على أهمية دور السياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة. ونعترف أيضاً بأن الجهود الوطنية ينبغي تكميلها ببرامج وتدابير وسياسات داعمة عالمية تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية للبلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وضمان الاحترام للسيطرة والاستراتيجيات والسيادة الوطنية".

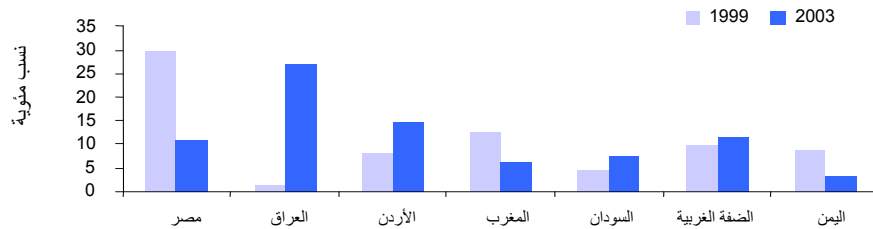
المصدر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الستين، البند 48 و121 من جدول الأعمال المؤقت، نتائج القمة العالمية 2005، المادة 22.

الأخرى التي تواجه أقل البلدان العربية نمواً التقلب في تدفقات المعونة. وتدفقات المعونة القابلة للتنبؤ بها ذات أهمية بالغة في البلدان المنخفضة الدخل التي تمثل فيها تدفقات المعونة مبلغاً ضخماً قياساً بالإيرادات والميزانيات الحكومية.

وكان الغرض من اعتماد ورقات استراتيجية للحد من الفقر في عام 1999 توفير إطار للدعم يعتمد على الخطط الوطنية لجعل تدفقات المعونة أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ بها. غير أن تلك الآمال لم تتحقق للأسف، كما هو مبين في الرسم البياني 20 الذي يوضح درجة التقلب في تدفقات المعونة إلى أقل البلدان نمواً في المنطقة. وهنا أيضاً، يبدو أن اليمن قد تأثر أكثر من غيره من هذا التقلب. وإضافة إلى ذلك، لا تزال المعونة تقدم بشكل مقيد جداً بمجموعة من الشروط⁽⁷⁶⁾. وتعتبر السيطرة الوطنية شرطاً أساسياً يضمن كفاءة استخدام المعونة بينما تعد المشروطية آلية لحفز التغيير على مستوى السياسة العامة. وفي كثير من الحالات، يتعارض هذان الهدفان، إذ تقوض المشروطية السيطرة الوطنية وتزيد من تقلب المعونة وعدم القابلية للتنبؤ بها. وهذا هو الحال بالنسبة لكثير من البلدان العربية المتلقية.

وكما يؤكد مشروع الألفية، هناك حاجة إلى زيادة المعونة المالية لتعجيل النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان العربية نمواً. وعلى الجانب الإيجابي، وكما تبين البيانات الواردة أدناه (انظر الجدول 2)، ارتفع متوسط نصيب الفرد من المعونة بالنسبة للبلدان العربية من 19.40 دولار إلى 27.80 دولار خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2003. ومع ذلك، فقد بلغ هذا المتوسط في أقل البلدان العربية نمواً 20.80 دولار فقط في عام 2003. وشهد اليمن، بصفة خاصة، انخفاضاً شديداً من 26.90 دولار في عام 1999 إلى 12.70 دولار في عام 2003. وزيادة على ذلك، وباستثناء عام 2002، كان نصيب الفرد من المعونة التي تلقتها أقل البلدان العربية نمواً دائماً أقل من المتوسط الإقليمي: ففي عام 2003، لم تتلق سوى 16 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي بلغ 8.3 مليار دولار، رغم أنها كانت تمثل 22 في المائة من مجموع سكان المنطقة العربية في ذلك العام. وعلاوة على ذلك، هناك فروق كبيرة بين أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بتوزيع المعونة: ففي عام 2002، كان مبلغ المعونة التي تلقتها جيبوتي وموريتانيا يمثل 10 أضعاف و5 أضعاف، على التوالي، ما تلقاه السودان والصومال⁽⁷⁵⁾. وممن المشـ

الرسم البياني 19- أكبر البلدان المتلقية للمعونة في المنطقة العربية، كنسب مئوية من مجموع المعونة المقدمة إلى المنطقة، 1999 و2003



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2004، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.worldbank.org/data/>.

(76) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005.

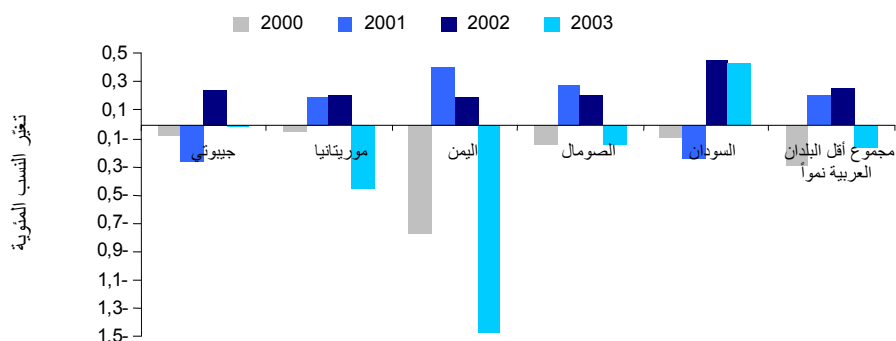
(75) المرجع نفسه.

الجدول 2- نصيب الفرد من المعونة وإجمالي المعونة المتلقية، 1999-2003
(دولارات الولايات المتحدة وملايين دولارات الولايات المتحدة)

2003		2002		2001		2000		1999		
إجمالي المعونة	نصيب الفرد من المعونة	إجمالي المعونة	نصيب الفرد من المعونة	إجمالي المعونة	نصيب الفرد من المعونة	إجمالي المعونة	نصيب الفرد من المعونة	إجمالي المعونة	نصيب الفرد من المعونة	
232.4	7.3	328.6	10.5	223.6	7.3	201.1	6,6	138.1	4.6	الجزائر
37.5	52.7	70.6	101.1	17.9	26.1	49.1	73.3	4.0	6.1	البحرين
893.8	13.2	1 238.5	18.7	1 256.6	19.3	1 328.1	20.8	1 582.4	25.2	مصر
2 265.2	91.7	115.8	4.8	122.4	5.2	100.8	4.3	75.9	3,3	العراق
1 234.3	232.5	519.9	100.5	432.5	86.0	552.5	113.1	432.0	91.2	الأردن
4,4	1.8	4.6	2.0	3.6	1.6	2.8	1.3	7.2	3.4	الكويت
228.3	50.8	452.7	101.9	242.8	55.4	199.7	46.1	194.0	45.4	لبنان
10.0	1.8	10.4	1.9	10.0	1.9	15.4	2.9	7.3	1.4	الجمهورية العربية الليبية
522.8	17.4	487.0	16.4	518.6	17.8	419.4	14.6	678.8	24.0	المغرب
44.5	17.1	40.8	16.1	1.6	0.7	45.6	18.9	39.9	17.0	عمان
2.0	3.2	2,2	3.6	1.0	1.7	0.5	0.8	4.9	8.7	قطر
21.9	1.0	26.9	1.2	27.0	1.3	30.9	1.5	28.9	1.4	المملكة العربية السعودية
160.3	9.2	81.0	4.8	155.3	9.4	158.5	9.8	228.5	14.5	الجمهورية العربية السورية
305.5	30.9	264.9	27.1	377.7	39.0	222.7	23.3	252.7	26.7	تونس
5.3	1.3	4.2	1,1	3.0	0.9	4.0	1.2	4.2	1.4	الإمارات العربية المتحدة
971.6	288.6	1 616.5	500.3	869.5	280.9	637.3	214.9	516.2	181.6	فلسطين
أقل البلدان نمواً										
24.5	40.8	32.5	55.4	27.5	48.1	18.7	33.6	21.4	39.4	جزر القمر
77.8	110.3	77.8	112.2	57.6	84.7	71.4	107.2	75.1	115.4	جيبوتي
242.7	85.2	345.3	124.0	267.6	98.5	211.9	80.1	218.8	85.2	موريتانيا
243.1	12.7	583.7	31.4	460.9	25.5	264.9	15.1	458.3	26.9	اليمن
175.1	18.2	193.7	20.8	149.7	16.6	103.9	11.9	114.6	13.6	الصومال
621.3	18.5	350.9	10.7	185.5	5.8	225.4	7.2	243.0	7.9	السودان
1 384	20.8	1 583	24.4	1 148	18.2	896	14.5	1 131	18.8	مجموع أقل البلدان نمواً
8 324	27.8	6 848	23.4	5 411	18.9	4 864	17.3	5 326	19.4	المجموع

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2004، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، تقديرات السكان. يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.worldbank.org/data/>.

الرسم البياني 20- تقلب تدفقات المعونة إلى أقل البلدان العربية نمواً، كنسبة مئوية للتغير بالنسبة للعام السابق



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2004، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.worldbank.org/data/>.

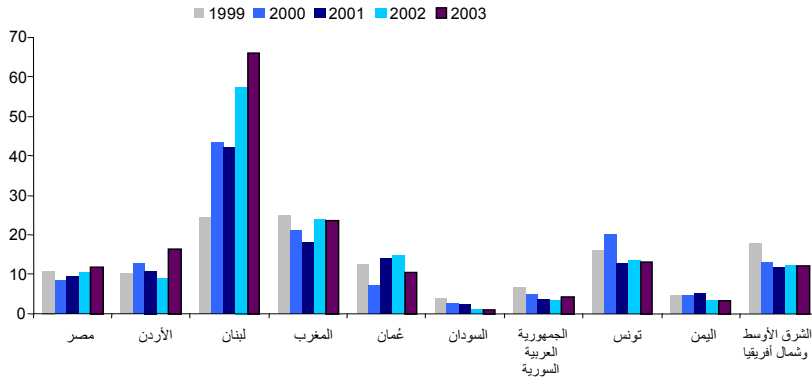
2- المعونة بين بلدان المنطقة

3- الديون

من المصادر الهامة الأخرى لتمويل التنمية الاقتراض القصير والطويل الأجل وتحويلات العمال والاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير البيانات المتعلقة بالبلدان العربية إلى تحسن في حالة الديون في السنوات الأخيرة. ويعزى ذلك إلى إعادة هيكلة الديون، واتفاقات الإعفاء من الدين التي تم التوصل إليها مع كل من نادي باريس ونادي لندن، والتي ساهمت في تحقيق تخفيض ملموس في أعباء خدمة الدين في بلدان المنطقة خلال السنوات الأخيرة، ما عدا في لبنان حيث يلاحظ حدوث ارتفاع متزايد ومقلق في نسبة خدمة الدين. غير أنه بالنسبة لكثير من البلدان، يرجع ذلك أيضاً إلى الارتفاع الشديد في إيرادات صادرات النفط، ويلقي الشك على قدرتها على تحمل الدين في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، فنسبة خدمة الدين ليست مؤشراً يدل على عدم وجود مشكلة دين، بل تدل على وجود متأخرات ضخمة ومتزايدة، مثلما هو الحال بالنسبة للسودان، مثلاً انظر الرسم البياني (21).

مع أن زيادة المعونة الخارجية بوجه عام والمعونة من البلدان العربية الغنية إلى أقل البلدان العربية نمواً أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق الأهداف، فلا بد من الإشارة إلى أن البلدان العربية الغنية قدمت مساهمات كبيرة إلى المعونة الإنمائية الرسمية على المستويين الإقليمي والدولي في الماضي: فبين عامي 2000 و2003، قدمت بلدان مجلس التعاون الخليجي ما مجموعه 13.7 مليار دولار من المعونة الإنمائية. وساهمت المملكة العربية السعودية، وهي أكبر المانحين، بـ 58 في المائة من المجموع. كما ساهمت عام 2003 بمبلغ 2.8 مليار دولار، أي ما يعادل 1.3 من الناتج القومي الإجمالي السعودي، في المبلغ الإجمالي لذلك العام والبالغ 3.1 مليار دولار. وساهم الكويت والإمارات العربية المتحدة بمبلغ 82 مليون دولار و130 مليون دولار على التوالي⁽⁷⁷⁾. والواقع أن ما خصصته قطر للمعونة الإنمائية الرسمية يمثل 0.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وهذا يفوق المعونة التي يقدمها كثير من البلدان الصناعية الرئيسية⁽⁷⁸⁾.

الرسم البياني 21- مجموع خدمة الدين، كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات وصافي الدخل الآتي من الخارج، 2003-1999



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم 2004، يمكن الإطلاع عليها في: <http://www.worldbank.org/data/>

(77) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

(78) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير قطر عن الأهداف الإنمائية للألفية 2005.

4- التجارة

المغرب في عام 2004 أعلى معدل عام لبطالة الشباب بلغ 27.7 في المائة، تليها منطقة المشرق بمعدل قدره 21.8 في المائة. وظلت معدلات بطالة الشباب مرتفعة في كافة أنحاء المنطقة منذ عام 1991. وفي جميع البلدان، باستثناء بلدان المشرق، سُجلت زيادة في معدلات بطالة الشباب بين عامي 1991 و2004 (انظر الجدول 3)(81).

(أ) البطالة بين الشابات

معدل البطالة لدى الشابات أعلى منه لدى الشباب أو مساوٍ له في جميع أنحاء المنطقة العربية. وفي المشرق، عجز ما يزيد على 30 في المائة من الشابات في القوة العاملة عن العثور على عمل في عام 2004. وفي المنطقة العربية ككل، تجاوز معدل البطالة لدى النساء 24 في المائة. ورغم هذه المشكلة الخطيرة المتمثلة في ارتفاع معدل البطالة، لا تزال مشاركة المرأة في القوة العاملة تزداد في المنطقة. فبين عامي 1991 و2004، تجاوز معدل نمو القوة العاملة من الإناث معدل نموها لدى الذكور، بين الشابات والنساء البالغات على السواء بوجه عام. وهذا يحد ذاته تطور إيجابي جداً، ولكن لا بد من التأكيد على الحاجة إلى زيادة التركيز على إتاحة فرص عمل لائق ومنتج لأولئك الشابات اللاتي سينضمن إلى القوة العاملة مستقبلاً(82).

في السنوات الأخيرة، شرعت معظم الدول العربية في تنفيذ برامج لتحرير التجارة، وذلك بغية تيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي وجني فوائد العولمة. وقد أسفرت هذه الجهود الرامية إلى فتح اقتصاداتها عن نتائج متفاوتة. إذ لم يحقق نتائج ممتازة أو رائعة من خلال اتباع استراتيجية موجهة نحو الخارج إلا عدد قليل من البلدان. ففي عام 2003، لم يكن مجموع صادرات المنطقة يمثل سوى 4.1 في المائة من مجموع الصادرات العالمية، بينما كانت الواردات تمثل 2.7 في المائة من مجموع الواردات العالمية.

وفيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، استأثرت المنطقة بـ 1.5 في المائة فقط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وبـ 5.0 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها البلدان النامية في عام 2003(79). وعلاوة على ذلك، فرغم المحاولات المبذولة من أجل التنويع، لا زال معظم بلدان المنطقة يصدر مجموعة محدودة من السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة يأتي في مقدمتها الوقود، الذي كان يمثل 70 في المائة من مجموع الصادرات في عام 2002، والمنتجات الزراعية، والمنسوجات والمواد الكيماوية، إلى عدد محدود من أسواق التصدير، وفي الغالب إلى الاتحاد الأوروبي(80).

5- بطالة الشباب

يمكن لارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة وأن يساهم في حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية. وكان معدل البطالة لدى الشباب يبلغ 21 في المائة في عام 2004، وهذا يمثل أكثر من ضعف المعدل لدى الكبار. وفي ذلك العام، بلغ عدد الشباب عاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل 5.2 ملايين شخص. ومع أن الشباب لا يمثلون سوى 24 في المائة من القوة العاملة في المنطقة، فإنهم يشكلون قرابة 44 في المائة من مجموع العاطلين عن العمل. وبوجه عام، فإن احتمالات أن يصبح الشباب من القوة العاملة في البلدان العربية عاطلين عن العمل تزيد عن الاحتمالات بالنسبة للكبار مرتين ونصف. وسجلت منطقة

(81) International Labour Organization (ILO), (81) *Global Employment Trends*, Geneva, 2004, available at: <http://kilm.ilo.org/get2004/download/trends.pdf>; ILO, *Global Employment Trends for Youth 2004*, Geneva, 2004, available at: <http://mirror/public/english/employment/strat/download/getven.pdf>; ILO, "Global employment trends model", 2005; and ILO, *Global Employment Trends*, "Technical note", (Geneva, ILO, 2004), available at: <http://www.ilo.org/trends>; G. C. Tarantino, "Imputation, estimation and prediction of unemployment rates using the Key Indicators of the Labour Market (KILM) data set", ILO Employment Strategy Paper 2004/16, (Geneva, ILO, 2004); and W. Schaible and R. Mahadevan-Vijaya, "World and regional estimates for selected key indicators of the labour market", ILO Employment Paper 2002/36, (Geneva, ILO, 2002).

(82) ILO, *Global Employment Trends for Women* (82) 2004, Geneva, 2004, available at: <http://kilm.ilo.org/get2004/download/trends.pdf>; ILO, *Key Indicators of the Labour Market*, third edition, Geneva, 2004; ILO, *Economically active population estimates and projections*, LABORSTA (an ILO database on labour statistics), Geneva, available at: <http://laborsta.ilo.org>.

(79) الإسكوا، الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا، 2004 (E/ESCWA/GRID/2004/6).

(80) استناداً إلى حسابات الأونكتاد، *The Least Developed Countries Report 2004; Linking International Trade with Poverty Reduction*, (New York and Geneva, United Nations, 2004); *World Investment Reports*, 2002, 2003 and 2004.

الجدول 3- معدلات بطالة الشباب ومعدلات نمو القوة العاملة من الشباب، 2004-1991

نمو القوة العاملة من الشباب (نسبة مئوية)	مجموع الشباب العاطلين عن العمل (بالآلاف)	معدل بطالة الشباب (نسبة مئوية)				
		2004	2003	1997	1991	
2004-1991	2004	2004	2003	1997	1991	
44.3	5 199	21.0	21.0	22.0	21.2	(مجموع) المنطقة العربية
28.7	2 017	21.8	21.8	20.9	21.9	بلدان المشرق
35.1	1 850	27.7	28.0	30.0	27.0	بلدان المغرب
60.8	224	10.2	10.4	10.1	9.6	بلدان مجلس التعاون الخليجي
76.5	1 109	16.6	16.5	17.4	16.3	أقل البلدان العربية نمواً

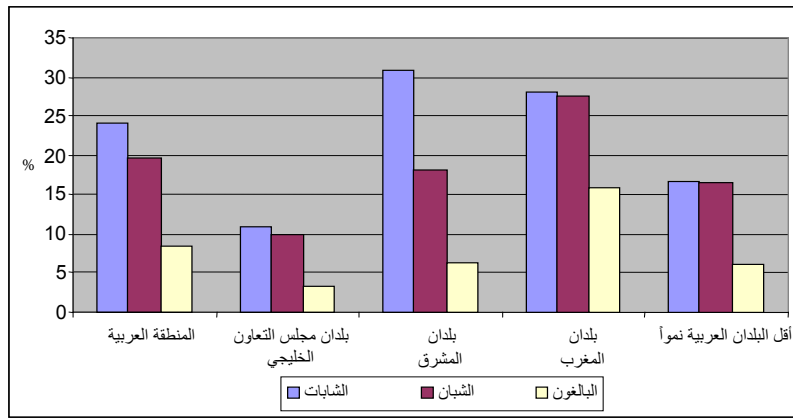
المصدر: ILO, "Global employment trends model", 2005; and Global Employment Trends, "Technical note", (Geneva, ILO, 2004), available at: <http://www.ilo.org/trends>.

(ب) تحديات سوق العمل بالنسبة للشباب

وعلاوة على ذلك، يواجه العمال الشباب أيضاً صعوبات أكبر في مجال تنظيم الأعمال والعمل المستقل إذ يتاح لهم عدد أقل من الفرص للحصول على الائتمان ومن الموارد لبدء المشاريع، مقارنة مع العمال البالغين. والشباب الذين لا يستطيعون العثور على عمل قد يصيبيهم الإحباط فيتركون القطاع الرسمي نهائياً، أو يمكثون في النظام التعليمي مدة أطول مما يرغبون فيه. أما الشباب الذين ينجحون في الحصول على عمل مؤقت أو لجزء من الوقت، فكثيراً ما يجدون أنفسهم في موقف ضعف إذ أن قوانين العمل لا تشمل دائماً هذا النوع من العمل.

لا بد من التشديد على أن البطالة ليست إلا بعداً من أبعاد هدف الألفية المتعلقة بإتاحة عمل لائق ومنتج للشباب. فهناك عدد كبير جداً من الشباب والشابات في عديد من البلدان الذين يعانون من العمالة الناقصة، بعضهم يعمل عدداً محدوداً من الساعات أقل مما يريده والبعض الآخر يشتغل عدداً كبيراً من الساعات من دون كسب اقتصادي. ويواجه الشباب عقبات صعبة للغاية عند البحث عن عمل. إذ غالباً ما يضطرون، نظراً لقلّة خبرتهم بالعمل ونقص التعليم والتدريب على مهارات محددة، للبحث مدة أطول من المتوسط وقبول وظائف مؤقتة أو لجزء من الوقت (انظر الرسم البياني 22).

الرسم البياني 22- معدلات البطالة لدى الشباب والبالغين حسب النوع الاجتماعي، 2004



المصدر: ILO, "Global employment trends model", 2005; and Global Employment Trends, ILO, "Technical note", (Geneva, ILO, 2004), available at: <http://www.ilo.org/trends>.

الإطار 7- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأهداف الإنمائية للألفية

تبين أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. واستخدام أدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق وتخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للمزارعين والتجار الفقراء يعد من الوسائل الممكنة للمساهمة في الحد من الفقر (الهدف 1).

وزيادة العدد المتاح من المدرسين المدربين عن طريق التدريب عن بعد القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الوسائل الممكنة للمساعدة في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (الهدف 2). وتقديم برامج تعليمية وبرامج لمحو الأمية تستهدف الفتيات والنساء الفقيرات من الوسائل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف 3).

ويمكن أن تستفيد الجهود الرامية إلى تخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض (الأهداف 4 و5 و6) من زيادة فرص حصول مقدمي الرعاية في الأرياف على دعم الأخصائيين والتشخيص عن بعد، مما سيعزز توفير التدريب الأساسي وأثناء الخدمة للعاملين في مجال الصحة وزيادة أنشطة الرصد وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالأمراض والمجاعة.

وأخيراً، تتيح تكنولوجيا الاستشعار من بعد وشبكات الاتصالات زيادة فعالية الرصد وإدارة الموارد والتخفيف من الأخطار البيئية، مما يساهم في كفاءة الاستدامة البيئية (الهدف 7).

المصدر: الإسكوا، جمعت من مصادر مختلفة.

6- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن جنسي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب وجود بيئة ممكنة وقدرًا من الاستعداد لاستخدام الوسائل الإلكترونية، إضافة إلى آليات لقياس التأثير ولا بد من أن تشمل البيئة الداعمة إطاراً تنظيمياً وقانونياً ممكناً وهياكل أساسية يعتمد عليها ومناخاً مؤاتياً للابتكار. ولا يكاد يوجد في المنطقة العربية تشريعات تتعلق بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي تهيمن عليه الدولة في كثير من البلدان ويفتقر إلى المنافسة، إذ يحتكر السوق عدد محدود من مقدمي الخدمات. وقد ساهم ذلك في تضخيم التكاليف وتوسيع الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية، وإلى حد ما بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد يلاحظ أن مستوى البلدان العربية من حيث الاستعداد لاستخدام الوسائل الإلكترونية (أو مهارات تكنولوجيا المعلومات منخفض، وذلك يعود جزئياً إلى أن التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يعتمد بشكل عام في المناهج الدراسية ولم يدرج في أنشطة تطوير الموارد البشرية في أماكن العمل. وأخيراً، تشير قلة البيانات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة إلى ضرورة بذل جهود منسقة لاستحداث آليات للرصد لا تقيس مدى توفر أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل وتقويم أيضاً فائدتها للمواطنين والمشاريع التجارية والصناعية والمؤسسات الحكومية على السواء.

إن معدل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية أقل من المعدلات الدولية، خصوصاً فيما يتعلق باستخدام الحواسيب الشخصية والوصول إلى الإنترنت. وبين عامي 1992 و2002، ارتفعت نسبة الاشتراكات في الهاتف الثابت والهاتف الخليوي من 4 في المائة إلى 16.5 في المائة في المنطقة العربية. غير أن كثافة الاشتراك تختلف من منطقة فرعية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، إذ تتراوح بين 48 مشتركاً لكل 100 من السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي و3.4 في أقل البلدان العربية نمواً. وسجلت أعلى كثافة للاشتراكات في خطوط الهاتف والهاتف الخليوي في الإمارات العربية المتحدة إذ بلغت 94 مشترك لكل 100 من السكان، تليها البحرين (84) والكويت (72). وجدير بالذكر أن خدمات الهاتف النقال تمثل نسبة كبيرة من هذه الاشتراكات.

ومستوى اختراق مستخدمي الإنترنت وتطبيقات الإنترنت لا يضاهاه مستوى اختراق الهاتف الثابت والنتقال. وكانت كثافة استخدام الحواسيب الشخصية والإنترنت تبلغ 2.7 و2.8 لكل 100 من السكان على التوالي في عام 2002. وعلى مستوى المناطق الفرعية، كانت هذه المؤشرات تتراوح بين 13 مستخدماً للحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي و0.6 في أقل البلدان نمواً، وبين 10 مستخدمين للإنترنت لكل 100 من السكان في المنطقة الأولى و0.4 في المنطقة الثانية(83).

International Telecommunication Union, (83) World Telecommunication Development Report, Geneva 2003 and 2004.

ثانياً- القضايا والتحديات الرئيسية

اللذين هما استثناءان من الاتجاه العام في المشرق، فيرتبط تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإنهاء النزاع والاحتلال. ويجب تركيز الجهود والموارد في هذين البلدين على بناء السلام وبناء مؤسسات عامة فعالة، وتعزيز المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية. وتمتلك بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية الموارد اللازمة لتجاوز الغايات المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن مسألة الاستدامة، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية تتسم بأهمية محورية في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

ورغم الفروق في التقدم نحو بلوغ الأهداف، فإن البلدان العربية تواجه مجموعة مشتركة من القضايا والتحديات التي تندرج ضمن العناصر الرئيسية لإعلان الألفية، أي السلام والأمن؛ والقضاء على الفقر والتنمية؛ وإقامة شراكات إقليمية وإيجاد تكامل إقليمي أكبر؛ واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السليم؛ وحماية البيئة.

ألف- إقرار السلام والأمن

إن تكاليف الحروب والنزاعات، من حيث فقدان الأرواح والنزوح وتعطيل التنمية، لا تزال باهظة. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في العراق وفلسطين وفي بلدان ظلت منكوبة بالنزاعات الداخلية لأكثر من عقد من الزمان، كالجزائر والصومال والسودان.

ولا تزال الحروب والنزاعات في المنطقة تدمر الموارد والنسيج الاجتماعي بينما تحوّل ميزانيات الحكومات نحو الإنفاق العسكري. ويهدد عدم الاستقرار الناجم عن الحروب والنزاعات استمرارية مكاسب التنمية وتوزيعها توزيعاً عادلاً. وهناك حاجة إلى إيجاد حل شامل وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي بالإضافة إلى وضع حد للعنف في العراق. ويتعين على المجتمع الدولي استنفاد جميع الجهود لإحلال السلام والأمن في المنطقة مع نشر ثقافة بناء السلام وبناء الدولة على أساس احترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، فضلاً عن الديمقراطية والحكم السليم.

باء- التنمية والقضاء على الفقر

يواجه المسار التنموي للمنطقة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر عدداً من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. فالفقر وتدهور أحوال السكن، بالإضافة إلى عدم كفاية الخدمات الصحية ونظم الحماية الاجتماعية، تشكل عقبات خطيرة أمام التنمية في المنطقة. ورغم الاختلاف في تقديرات الفقر، تتفق أغلبية

لقد أحرزت المنطقة العربية تقدماً في العديد من المجالات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. غير أن هذا التقدم يختلف من منطقة فرعية إلى أخرى، وعلى المستوى القطري، ومن هدف إلى هدف. ومن غير المتوقع أن تنجح المنطقة العربية ككل في القضاء على الفقر والجوع، خاصة في أقل البلدان نمواً، إذا لم يتم تنسيق الجهود وزيادة الموارد. ففي عام 2002، وبالرغم من التقدم المعتدل الذي أحرز منذ عام 1990، لم يكن ما يقارب 20 في المائة من الأطفال في سن الذهاب إلى المدرسة الابتدائية ملتحقين بالمدارس ولم يكن باستطاعة نحو 44 مليوناً من النساء البالغات اللاتي تجاوزن سن الـ 15 سنة أن يقرأن أو يكتبن. ومع أن المساواة بين الجنسين في الالتحاق المدرسي على جميع مستويات التعليم تحسنت عموماً، فلا تزال المستويات المطلقة في كثير من البلدان منخفضة بالنسبة للبلدين والبنات ولم تترجم المكاسب في مجال التعليم إلى تمكين اقتصادي وسياسي للمرأة في المنطقة، إذ تعد معدلات مشاركتها الاقتصادية والسياسية من أدنى المستويات في العالم. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تنسيق الجهود وزيادة الموارد لتوفير السلع العامة التي تحتاجها المنطقة، أي البنى الأساسية للنقل وإدارة المياه، والاستدامة البيئية، وتنسيق ومواءمة السياسات والإجراءات التجارية، وتسوية النزاعات وبناء السلام.

الإطار 8- بناء القدرات الإحصائية لتحسين عملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها

القدرات المؤسسية على جمع وتحليل واستخدام الإحصاءات لغرض وضع وإدارة السياسات والمشاريع ضعيفة في جميع أنحاء المنطقة. وزيادة على ذلك، هناك نقص في البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي. وتطوير القدرات المؤسسية على إنتاج إحصاءات مصنفة حسب النوع الاجتماعي لن يسهل عملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها فحسب، بل إنه سيساهم أيضاً في تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة.

وتواجه أقل البلدان العربية نمواً أكبر عدد من التحديات بالنسبة للأهداف الثمانية بأجمعها، خاصة من حيث التمويل والخدمات الأساسية والبنى التحتية. وقد أحرزت البلدان المتوسطة الدخل في المشرق والمغرب قدراً جيداً من التقدم بالنسبة لبعض الأهداف، كالتعليم مثلاً، ولكنها لم تحقق نفس القدر من النجاح بالنسبة لأهداف أخرى، كالقضاء على الفقر، مثلاً. ويمثل الفقر والبطالة والهجرة في هذه البلدان قضايا أساسية تحظى بالاهتمام. أما في العراق وفلسطين،

بذل جهود منسقة للقضاء على الممارسات التمييزية الرسمية وغير الرسمية وتبديل القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي والمناهضة للتمييز بصور أكثر إيجابية للمرأة. وقد اقترح أنه من الضروري تنقيح التشريعات وفقاً للإعلانات الدولية بشأن حقوق المرأة. ولا بد من إزالة العقبات التي تمنع المرأة من امتلاك الأرض أو امتلاك مشروع تجاري خاص بها أو الحصول على الائتمان. وعلاوة على ذلك، يجب صياغة القوانين بعناية لضمان ألا تصبح الحقوق المشروعة للمرأة، كإجازة الأمومة، مثلاً، عقبات أمام استخدامها.

ومع أن المرأة أكثر عرضة للبطالة من الرجل، فإن عدم المساواة بين الجنسين تظهر بطرق أخرى كالفجوة في الأجور والعزل المهني والتمثيل المفرط للمرأة في العمالة غير الرسمية. وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على التمييز القائم على النوع الاجتماعي في أسواق العمل بالمنطقة أمر ضروري لدعم التنمية العادلة. كما أن السياسات الرامية إلى القضاء على الفجوة بين الجنسين في مجال الإمام بالقراءة والكتابة والتعليم أمر أساسي لكي تستطيع المرأة تطوير المهارات والكفاءات التي تحتاجها للمشاركة في أسواق العمل على نحو كامل.

كما أن إنشاء مرفق أساسي لدعم مشاركة المرأة في الميدان العام هو أيضاً خطوة بالغة الأهمية لإحراز التقدم. ومن شأن الاستثمار في مثل هذا المرفق الأساسي، الذي سيشمل التطورات في مجال النقل والاتصال، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية، أن يزيد الخيارات المتاحة للمرأة ويتيح توسيع خدمات السوق، مما يتيح مشاركة أكبر في الحياة العامة.

وإدماج منظور المرأة والرجل في جميع الإدارات الحكومية يمكن أن ينشئ آليات وطنية مزودة بما يلزم لإسداء المشورة بشأن تأثير جميع السياسات الحكومية على المرأة، ورصد وضع المرأة بشكل شامل ويساعد في صياغة سياسات جديدة وتنفيذ الاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى القضاء على التمييز⁽⁸⁴⁾. ويجب تدعيم آليات الرصد والإبلاغ التي تقيس تأثير السياسات والاستراتيجيات على وضع المرأة، وكذلك معظم آليات التنسيق لدى الهيئات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، تحتاج الهيئات الحكومية والمنظمات الشعبية إلى تدريب لزيادة الوعي بقضايا المرأة والرجل وإلقاء الضوء على أهمية إدماج منظور الرجل

الناس على أن الفقر في المنطقة العربية يزداد من الناحية البشرية ومن حيث الدخل. والشيء الذي يلاحظ بصفة خاصة في البلدان المتوسطة الدخل، إذ صُنفت معظم البلدان العربية في هذه الفئة، هو أن المتوسطات والتقديرية المرضية فيما يبدو كثيراً ما تخفي الوضع الحقيقي للفقر. ويمثل التفاوت والتوزيع المختل للدخل اتجاهاً متزايداً في الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تظهر المتوسطات الوطنية التفاوت وعدم تكافؤ التوزيع داخل البلدان أو بين مختلف قطاعات المجتمع. ويشكل التصدي لقضايا الفقر والتفاوت تحدياً رئيسياً.

1- البطالة

تقوم البلدان العربية، التي سجلت بعضاً من أعلى معدلات البطالة في العالم، بالتصدي لتحديات سوق العمل التي ستكون لها آثار خطيرة بالنسبة للمنطقة. ومن أكثر هذه القضايا إلحاحاً استمرار ارتفاع مستويات بطالة الشباب والإدماج الناجح للمرأة في أسواق العمل بالمنطقة. وتحقيق نجاح على هاتين الجبهتين أمر ذو أهمية أساسية بالنسبة لاستمرار النمو والتنمية وجهود تخفيف حدة الفقر في المنطقة.

ومشكلة العمالة في المنطقة لا تقتصر على البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، أصبحت البطالة من الشواغل الوطنية. ومن المشاكل الرئيسية المتعلقة بإيجاد فرص العمل هيمنة قطاع الطاقة، الذي لديه تأثير مضاعف منخفض للغاية على مستوى العمالة، وقضية اليد العاملة الأجنبية، التي تفوق اليد العاملة الوطنية وتخلق مشكلة إضفاء الطابع الوطني على اليد العاملة. أما على الصعيد الإقليمي، فمشكلة البطالة ترتبط بنوعية التعليم وعدم التطابق بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل.

ويتعين على مقرري السياسات في كافة البلدان العربية تحديد أولويات سياسات العمالة وإدماجها على نحو كامل في السياسات الاقتصادية الكلية. ونظراً للأهمية المتزايدة للشباب والشابات بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة، فمن الضروري أن يكونوا قادرين على المشاركة في فوائد النمو الاقتصادي بالمنطقة وأن تتاح لهم فرص عمل لائقة ومنتجة.

2- الفجوة بين الجنسين

المساواة بين الجنسين عنصر لا يتجزأ من عناصر عملية التنمية، وهو، إلى جانب تمكين المرأة، عنصر بالغ الأهمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب

(84) اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الدورة السابعة، التوصية العامة رقم 6، 1988.

لإنشاء مؤسسات تشجع التعاون الاقتصادي وعقد اتفاقات تجارية مؤاتية. ومن شأن دمج الأسواق العربية أن يجعل المنطقة أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين في العالم، وأن يسهل الاستثمار والنمو، ويخلق فرص عمل ودخل، مما يساهم في الجهود المبذولة في المنطقة لخفض حدة الفقر. وزيادة على ذلك، هناك حاجة إلى قدر أكبر من التعاون في منع حدوث النزاعات وتسويتها. غير أن تحقيق شراكات إقليمية أقوى والتكامل يقتضي زيادة الاستثمار، وفي حالة أقل البلدان نمواً يستلزم مزيداً من التمويل الإنمائي من البلدان العربية الثرية⁽⁸⁶⁾.

جيم- احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السليم

المؤسسات والعمليات الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة العربية ضعيفة ومستويات المشاركة السياسية فيها منخفضة. فمعظم المؤسسات العامة في المنطقة العربية شديدة المركزية مما يحد من قدرتها على تلبية احتياجات واهتمامات عامة الناس. ويجب عمل المزيد لتشجيع وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وضمان الحريات المدنية، وحرية الصحافة والشفافية والمساءلة. وهناك أيضاً فصل غير كاف بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وينبغي بذل مزيد من الجهود لإقرار حكم القانون وضمان حقوق الإنسان، لا سيما في المناطق المنكوبة بالنزاعات. والإبلاغ بشكل منتظم ودقيق عن انتهاكات حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية.

حماية حقوق الضعفاء

يشمل الضعفاء اللاجئين والنازحين وضحايا النزاعات والعمال المهاجرين العرب والأجانب على السواء وكذلك الأقليات العرقية والدينية. فهؤلاء الأشخاص يتعرضون للتمييز والتميز وهم أكثر عرضة من غيرهم للفقر وانتهاك حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحقوقهم المدنية. ومع أن المنطقة العربية تتسم بوجود عدد كبير من العمال المهاجرين فيها من داخل المنطقة ومن خارجها، فلم تحظ هذه القضية بالقدر الكافي من الاهتمام وهناك عدم احترام عام للاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق وظروف عمل العمال المهاجرين (انظر الإطار 9).

والمرأة في الخطط والسياسات والإستراتيجيات الإنمائية⁽⁸⁵⁾.

3- التحديات الاقتصادية

سجلت المنطقة العربية واحداً من أدنى المعدلات لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في التسعينات وبداية العقد الأول من الألفية الثانية. وانعكس ذلك النمو الضعيف في بطء التقدم في التنمية البشرية بالمقارنة مع المتوسط بالنسبة للبلدان النامية. وتواجه المنطقة العربية عدداً من التحديات الاقتصادية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الإنتاجية؛ وتنويع الاقتصادات؛ وتشجيع استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار فيهما؛ وتحقيق تكامل إقليمي أكبر.

4- تحسين الإنتاجية

لا بد من تحسين الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد. فمسبة مهمة من سكان كثير من البلدان العربية تعتمد على الزراعة ونسبة الفقر في تلك الشرائح من السكان أعلى بكثير منها لدى السكان الحضريين. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المجتمعات الريفية والمجتمعات المعتمدة على الزراعة يستلزم زيادة رفاهية المزارعين. ولا بد من زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك إمدادات المياه والطاقة والخدمات الاجتماعية الأساسية لتحسين الإنتاجية والدخول الزراعية. ولن يؤدي استثمار مبالغ كبيرة في مشاريع الري واستصلاح الأراضي إلى رفع الإنتاجية فحسب، بل سيبيح مزيداً من الأراضي الصالحة للزراعة يمكن توزيعها على العمال الزراعيين غير الملاكين.

5- تعزيز الشراكات والتكامل الإقليمي

يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إقامة شراكات عالمية وإقليمية تعتمد على المساءلة والمسؤولية المتبادلة، تقوم من خلالها البلدان الغنية بتخفيف عبء الديون وعقد اتفاقات تجارية عادلة، ودعم جهود البلدان النامية لاعتماد الإستراتيجيات الإنمائية الملائمة ضمن بيئة عالمية داعمة. ومن الضروري أيضاً زيادة التعاون بين بلدان الجنوب من خلال تبادل الخبرات. ويمكن إنشاء شراكات إقليمية أقوى عن طريق التعاون في توفير البنى الأساسية للنقل والطاقة وإدارة المياه، ومن خلال إستراتيجيات مشتركة لإدارة مجموعة من القضايا البيئية العابرة للحدود. ولا بد أيضاً من بذل جهود

United Nations Millennium Project. *Investing (86) in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals; Overview, 2005.*

(85) الإسكوا، *المرأة العربية: بيجين + 10*، آذار/مارس

الإطار 9- حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية

لا يمكن تحقيق التنمية البشرية المستدامة دون احترام الحقوق البشرية الأساسية كما أنه يتعذر دعم حقوق الإنسان بدون تنمية. ويحتوي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات الأساسية بشأن حقوق الإنسان على مواد تتعلق بالحقوق في التنمية، والحقوق في الحياة، والحقوق في المساواة، والحقوق في التعليم، والحقوق في بيئة مأمونة وصحية، والحقوق في مستوى معيشي لائق، وهي بذلك تشمل معظم أحكام إعلان الألفية.

وبالتالي فمن الضروري تطبيق نهج للتنمية قائم على الحقوق كإطار مفاهيمي لعملية تنمية بشرية مستندة إلى معايير حقوق الإنسان الدولية وموجهة نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويجب أن تركز السياسات والبرامج والمشاريع والأنشطة الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على المبادئ التالية:

- (أ) تمكين عامة الناس؛
- (ب) مراعاة القواعد والمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان؛
- (ج) مساءلة الأشخاص المكلفين بمهام على المستويين الوطني والدولي؛
- (د) مشاركة جميع أصحاب المصلحة؛
- (•) المساواة وعدم التمييز.

ورغم أن العديد من البلدان العربية أبدت التزاماً أكبر إزاء تحسين حالة حقوق الإنسان في كافة أنحاء المنطقة، فإن الصورة العامة لا تزال تشوبها انتهاكات الحقوق الأساسية للفرد. وتواجه المنطقة عدة تحديات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، أهمها تحقيق الاستقرار السياسي، وإذ تقوم البلدان العربية بوضع استراتيجيات لتنفيذ إعلان الألفية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فعليها أن تراعي الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

المصدر: مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بيروت.

دال- حماية البيئة

الطاقة، وإدارة مصادر الطاقة غير المتجددة. وقد ساهم سوء التخطيط الحضري في إزالة الأحراج، كما أن نمو الأحياء الحضرية الفقيرة أضر بالبيئة نتيجة لازدياد التلوث الناتج عن رداءة شبكات الصرف الصحي. ومن المتوقع أن يكون لزيادة فرص الحصول على المياه المأمونة والمرافق الصحية تأثير إيجابي على الصحة وعلى ظروف السكن.

يتعين على معظم البلدان العربية التغلب على القيود المؤسسية والقيود المتعلقة بالسياسة العامة التي تعيق التنمية المستدامة، خاصة في مجال موارد المياه والطاقة. ومن بين التحديات الرئيسية في هذا المجال في المنطقة الإفراط في استغلال الموارد المائية، والتصحر، وكفاءة

ثالثاً- السبيل إلى إحراز التقدم

والإقليمية، وإصلاحات تهدف إلى إقامة شراكات، والحكم السليم، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ومن أجل إحراز تقدم في هذا المجال فلا بد من اتخاذ إجراءات على الجبهات الرئيسية التالية: الجبهة الأولى هي التكامل الإقليمي، الذي يهدف إلى جمع وتسخير الموارد والقدرات البشرية والمالية والطبيعية قصد تحقيق شراكة إقليمية في التنمية، والتضامن في الساحة السياسية الدولية والاقتصاد العالمي.

والجبهة الثانية هي الإصلاح وتحقيق الديمقراطية على مستويات الدولة والمجتمع والمستوى السياسي باعتباره دعامة من دعائم التنمية.

تتشارك البلدان الغنية والفقيرة على السواء في المنطقة العربية في فوائد ومخاطر عدم استثمار الموارد المالية والبشرية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. ويتعين على البلدان العربية تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية، وتحسين السياسات، وتشجيع الاستثمار وزيادة معونة المانحين. وهناك أيضاً حاجة إلى شراكات إقليمية قوية وإلى دعم التكامل، بما في ذلك تعزيز التجارة البينية وزيادة التمويل والاستثمار بغية تحسين الإنتاجية. ويعتمد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية متكاملة وشاملة تتعلق بالحد من الفقر، والبطالة، والبيئة، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الحضرية والريفية، والنظم الصحية، والتعليم، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار. ويتطلب ذلك عملاً متواصلاً على المستويات المحلية والوطنية

والجبهة الثالثة تشمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية المراعية لمصالح الفقراء والقائمة على شراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني، مع تشجيع دور أكبر للقطاع الخاص من حيث المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية (انظر الإطار 10).

أما الجبهة الرابعة فإنها تتعلق بتعزيز دور المجتمع المدني في عملية التنمية، وتشجيع إنشاء مؤسسات عامة فعالة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

الإطار 10- إطار سياسة عامة ملائم للأهداف الإنمائية للألفية للمنطقة العربية

مع أن الهدف 1 يركز على فقر الدخل فقط، تعالج الأهداف الإنمائية للألفية أبعاداً مختلفة لفقر القدرات، الذي يشمل الصحة والتعليم والاستدامة البيئية. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب دعم إطار سياسة عامة يهدف إلى الحد من فقر القدرات أو الفقر بجميع أشكاله. وبعبارة أخرى، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد اعتماداً كبيراً على تبني وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تراعي مصالح الفقراء، بالإضافة إلى النمو الذي يستحثه الاستثمار والاستثمار المكثف في الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية، بما في ذلك إمدادات المياه والطاقة.

ويبرز نمط من النمو الذي يراعي مصالح الفقراء في المنطقة العربية الحاجة إلى استخدام إطار سياسة عامة يشجع في آن واحد ما يلي: النمو القائم على استخدام مكثف لليد العاملة؛ وتحسين قدرة الفقراء على الاندماج في عملية النمو الاقتصادي؛ وزيادة نسبة مشاركة السكان الذين هم في سن العمل، أي من الفئة العمرية 15-64، في النشاط الاقتصادي، خاصة النساء والشباب.

ويمثل استثمار القطاع العام قناة ممكنة لإدخال تقنيات تعتمد على كثافة اليد العاملة وتشجيع نمو القطاعات الكثيفة الاستخدام لليد العاملة. ونظراً لمحدودية قدرة القطاع الخاص على توليد معدلات استثمار عالية، وعدم قدرة المؤسسات على تعبئة المدخرات وتوجيهها، والإشارات غير الكافية للسوق في المنطقة العربية، فلا تزال الدولة تضطلع بدور هام في تسخير الموارد للتنمية.

ونظراً لانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء والفقراء، يتطلب إطار سياسة عامة ملائم للأهداف الإنمائية للألفية جهوداً منسقة لتخفيض معدل الأمية كجزء من الاستثمار في رأس المال البشري. وزيادة مشاركة المرأة والفقراء والأشخاص المهمشين الآخرين، بمن فيهم اللاجئون، يتطلب إزالة وتغيير الحواجز المؤسسية، بما في ذلك الأطر القانونية والقواعد والممارسات التمييزية الرسمية وغير الرسمية.

ولا بد أن تركز الاستراتيجيات الوطنية على زيادة فرص الحصول على الطاقة والمياه، خاصة بالنسبة للمناطق الريفية والناحية، لتسهيل الخدمات التعليمية والصحية وزيادة فرص توليد الدخل من خلال المشاريع التجارية الصغيرة. ونظراً لأن النساء والفتيات يقمن في غالب الأحيان بجلب الماء والوقود، فإن إدخال تحسينات على مصادر الطاقة والمياه سيؤدي بدوره إلى تسهيل التحاقهن بالمدرسة ومشاركتهن في أنشطة مدرة للدخل أكثر إنتاجية.

المصدر: الإسكوا.

المراجع

- Arab Monetary Fund. *Joint Arab Economic Report*, 2004.
- Arab Fund for Economic and Social Development. Population figures, 2004.
- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *Where Do Arab Women Stand in the Development Process? A Gender-based Statistical Analysis* (E/ESCWA/SDD/2004/Booklet.1).
- _____. *A Manual for ESCWA Member Countries on Dispute Resolution of International Water Resources* (no symbol), 2004.
- _____. *Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Countries of the ESCWA Region, 2003* (E/ESCWA/GRID/2003/41).
- _____. *Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Countries of the ESCWA Region, 2004* (E/ESCWA/GRID/2004/6).
- ESCWA, *Arab Women: Beijing + 10*, March 2005.
- _____. *Enhancing Negotiation Skills on International Water Issues in the ESCWA Region*, (no symbol), 2004.
- _____. *Governance for Sustainable Development in the Arab Region: Institutions and Instruments for Moving Beyond an Environmental Management Culture* (E/ESCWA/SDPD/2003/8).
- _____, and International Labour Organization (ILO). *Wallchart on Key Indicators of the Labour Market: Main Characteristics of the ESCWA Region*, 2004.
- _____. Social statistics datasets.
- _____. *Evaluation of Integrated Water Resources Management, Sanitation and Human Settlements in the Arab region* (E/ESCWA/SDPD/2005/WP.2) (in Arabic).
- _____. *The Environment in the Transboundary Context in the ESCWA Region: Situation and Recommendations* (E/ESCWA/SDPD/2005/5).
- _____. *World Summit on Sustainable Development Assessment Report for the ESCWA Region* (E/ESCWA/ENR/2002/19).
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Database on undernourishment, available at: <http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/Files/PrevalenceUndernourishment.xls>.
- ILO. *Global Employment Trends*, Geneva, 2004. Available at: <http://kilm.ilo.org/get2004/download/trends.pdf>.
- _____. *Global Employment Trends for Women 2004*, Geneva, 2004, available at: <http://kilm.ilo.org/get2004/download/trendsw.pdf>.
- _____. *Global Employment Trends for Youth 2004*, Geneva, 2004, available at: <http://mirror/public/english/employment/strat/download/getyten.pdf>.
- _____. *Key Indicators of the Labour Market*, third edition, Geneva, 2004.
- _____. Economically active population estimates and projections, LABORSTA (an ILO database on labour statistics), Geneva, available at: <http://laborsta.ilo.org>.
- International Energy Agency. *World Energy Outlook: Energy and Poverty 2002*.
- Inter-parliamentary Union. "Women in national parliaments", available at: <http://www.ipu.org>.
- International Telecommunication Union. *World Telecommunication Development Report*, Geneva 2003 and 2004.
- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries. *Annual Statistical Report 2004*.
- Population Reference Bureau. *Women of Our World* 2005.
- Schaible, W., and R. Mahadevan-Vijaya. "World and regional estimates for selected key indicators of the labour market", ILO Employment Paper 2002/36, Geneva, 2002.

- Tarantino, G. C. "Imputation, estimation and prediction of unemployment rates using the Key Indicators of the Labour Market (KILM) data set", International Labour Organization (ILO) Employment Strategy Paper 2004/16, Geneva, ILO.
- United Nations. *World Population Prospects; The 2002 Revision* (ESA/P/WP.180), 2003.
- _____. "In larger freedom: Towards development, security and human rights for all", Report of the Secretary-General.
- United Nations Children's Fund (UNICEF). *The State of the World's Children 2005: Childhood Under Threat*, New York, UNICEF, 2004.
- United Nations Conference on Trade and Development. *The Least Developed Countries Report 2004; Linking International Trade with Poverty Reduction*, New York and Geneva, United Nations, 2004.
- United Nations Development Group. Country Millennium Development Goal reports: Algeria, 2005; Bahrain, 2003; Comoros, 2004; Djibouti, 2005; Egypt, 2002 and 2005; Jordan, 2004; Kuwait, 2003; Lebanon, 2003; Mauritania, 2003 and 2005; Morocco, 2003; Oman, 2005; Palestine, 2003; Qatar, 2005; Syrian Arab Republic, 2003; Saudi Arabia, 2002; Sudan, 2004; Tunisia, 2004; United Arab Emirates, 2004; and Yemen, 2003, available at: <http://www.undp.org/mdg/countryreports.html>.
- United Nations Development Programme (UNDP). *Arab Human Development Reports*, for years 2002, 2003 and 2004.
- UNDP. *Status of Integrated Water Resources Management Plan in the Arab Region*, December 2004.
- _____. *Comores: Développement Humain Durable et Élimination de la Pauvreté; Éléments pour une Stratégie Nationale*, 1997.
- _____. *Human Development Reports*, for period 1990-2004, available at: <http://hdr.undp.org/reports/>.
- _____. Study on poverty in the Syrian Arab Republic, 2005.
- _____, and the World Bank. *Somalia: Socio-economic Survey 2002*, Report No. 1, Somalia Watching Brief, 2003.
- _____. *The Millennium Development Goals in Arab Countries: Towards 2015: Achievements and Aspiration*, New York, 2003.
- _____. *Tunisie: La Tunisie et les Objectifs Internationaux du Développement*, 2003.
- _____. Programme on Governance in the Arab Region. Available at: <http://www.pogar.org>.
- United Nations Environment Programme. *Global Environmental Outlook 3; Past, present and future perspectives*, Earthscan Publications, 2002.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Institute for Statistics. Databases, available at: <http://www.uis.unesco.org>.
- United Nations Millennium Project. *Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals; Overview*, New York, 2005.
- United Nations Population Fund. *Country Profiles for Population and Reproductive Health: Policy Developments and Indicators 2003*, UNFPA, 2003.
- _____. *The State of World Population 2000*, New York, UNFPA, 2000.
- _____. Databases.
- United Nations, Population Division, Department of Economic and Social Affairs. *World Population Prospects: The 2004 Revision*, available at: <http://esa.un.org/unpp>.
- Joint United Nations Programme on HIV/AIDS and World Health Organization (WHO). *AIDS December 2004*, Geneva, UNAIDS/WHO, 2004.
- United Nations Statistics Division. Millennium Development Goal Indicators database, available at: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp.
- WHO. "Anti-retroviral therapy coverage in low and middle-income countries by region", situation as of June 2005.
- World Water Council. *Arab Countries Vision Consultations*, 2000.

المرفق

الأهداف الإنمائية للألفية

7- نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس (اليونسكو)

8- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة (اليونسكو)

الهدف 3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الغاية 4

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005؛ وبالنظر إلى جميع مراحل التعليم، في موعد لا يتجاوز عام 2015

المؤشرات

9- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (اليونسكو)

10- نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة بين سن 15 و24 سنة (اليونسكو)

11- حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي (منظمة العمل الدولية)

12- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (الاتحاد البرلماني الدولي)

الهدف 4- تخفيض معدل وفيات الأطفال

الغاية 5

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين في الفترة من 1990 إلى 2015

المؤشرات

13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (اليونيسيف-منظمة الصحة العالمية)

الهدف 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية 1

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف، في الفترة من 1990 إلى 2015

المؤشرات

1- نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (مماثلات القوة الشرائية لعام 1993) (النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني) (البنك الدولي)

2- معدل ثغرة الفقر [انتشار الفقر x مدها] (البنك الدولي)

3- حصة أفقر خمس (5/1) من الاستهلاك الوطني (البنك الدولي)

الغاية 2

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع في الفترة من 1990 إلى 2015

المؤشرات

4- عدد الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (اليونيسيف-منظمة الصحة العالمية)

5- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (الفاو)

الهدف 2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية 3

ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015

المؤشرات

6- صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي (اليونسكو)

معرفة صحيحة، شاملة لفيروس الإيدز
(اليونيسيف-منظمة الصحة العالمية)

19ج- معدل انتشار وسائل منع الحمل (شعبية)
السكان بالأمم المتحدة)

20- نسبة مواظبة اليتامى على المدارس إلى مواظبة
غير الميتمين من الفئة العمرية 10-14 عاماً
(اليونيسيف-برنامج الأمم المتحدة المشترك
المعني بفيروس نقص المناعة البشرية-منظمة
الصحة العالمية)

الغاية 8

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول
عام 2015

المؤشرات

21- معدلات انتشار الملاريا والوفيات بسببها
(منظمة الصحة العالمية)

22- نسبة سكان المناطق المعرضة لخطر الملاريا،
الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا
وعلاجها (اليونيسيف-منظمة الصحة العالمية)

23- معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالسل
(منظمة الصحة العالمية)

24- عدد حالات السل التي تم اكتشافها وشفائها
تحت المراقبة؛ في إطار نظام علاجي قصير
الفترة (منظمة الصحة العالمية)

الهدف 7- ضمان توفر أسباب بقاء البيئة

الغاية 9

دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج
القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية

المؤشرات

25- نسبة مساحة الأراضي المكسوة بغابات (الفاو)

26- نسبة مساحة الأراضي المحمية للمحافظة
على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات

14- معدل وفيات الرضع (اليونيسيف-منظمة الصحة
العالمية)

15- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة،
الملقحين ضد الحصبة (اليونيسيف-منظمة
الصحة العالمية)

الهدف 5- تحسين صحة الأمهات

الغاية 6

تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة
1990 إلى 2015

المؤشرات

16- نسبة وفيات الأمهات (اليونيسيف-منظمة
الصحة العالمية)

17- نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي
صحة من ذوي الاختصاص (اليونيسيف-منظمة
الصحة العالمية)

الهدف 6- مكافحة فيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من
الأمراض

الغاية 7

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول
عام 2015 وبدء تقليصه اعتباراً من هذا التاريخ

المؤشرات

18- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى
الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15
و24 عاماً (برنامج الأمم المتحدة المشترك
المعني بفيروس نقص المناعة البشرية-
منظمة الصحة العالمية-اليونيسيف)

19- معدل استخدام الرفال من معدل انتشار
وسائل منع الحمل (شعبية السكان بالأمم المتحدة)

19أ- استخدام الرفال في آخر وصال جنسي
شديد التعرض للخطر (اليونيسيف-
منظمة الصحة العالمية)

19ب- النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية
14-15 عاماً، الذين تتوفر لديهم

الغاية 13

مواجهة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. يشمل ذلك: نفاذ صادرات أقل البلدان نمواً معفاة من التعريفات الجمركية ونظام الحصص؛ برنامج معزز لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أسخى إلى البلدان الملتزمة بالحد من الفقر

الغاية 14

التصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة (عن طريق برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة ونتيجة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)

الغاية 15

معالجة مشاكل ديون البلدان النامية معالجة شاملة باتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد

يتم رصد بعض المؤشرات الواردة في القائمة أدناه بصورة منفصلة بالنظر إلى أقل البلدان نمواً وأفريقيا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة

المؤشرات

المساعدة الإنمائية الرسمية

33- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، إجمالاً والمقدم منها لأقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية إلى إجمالي الدخل القومي للجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية

34- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي - الرعاية الصحية الأولية - التغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

35- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة، التي تقدمها الجهات المانحة للجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

الأراضي (المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)

27- وحدات الطاقة المستخدمة (تعادل الوحدة 1 كلف من النفط) مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي (الوكالة الدولية للطاقة، البنك الدولي)

28- انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) (بالإضافة إلى رقمين لتلوث الغلاف الجوي العالمي: نفاذ طبقة الأوزون وتراكم غازات الاحتباس الحراري عالمياً)

29- نسبة أعداد السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلبة (منظمة الصحة العالمية)

الغاية 10

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015

المؤشرات

30- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف (اليونيسيف-منظمة الصحة العالمية)

31- نسبة سكان الحضر والريف الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن (اليونيسيف- منظمة الصحة العالمية)

الغاية 11

أن يكون قد تحقق، بحلول عام 2020، تحسن ملموس في 100 مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

المؤشرات

32- نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها الحصول على حيازة آمنة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/الموئل)

الهدف 8- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية 12

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر - على الصعيدين الوطني والدولي

44- خدمة الدين كنسبة مئوية إلى الصادرات من السلع والخدمات (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي)

الغاية 16

التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملاً لائقاً ومنتجاً

المؤشرات

45- معدلات البطالة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 عاماً موزعة حسب النوع الاجتماعي والمجموع (منظمة العمل الدولية)

الغاية 17

التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية

المؤشرات

46- نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة (منظمة الصحة العالمية)

الغاية 18

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المؤشرات

47- عدد خطوط الهاتف الثابت والهاتف الجوال لكل 100 نسمة (الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)

48- عدد الحواسيب الشخصية المستخدمة محسوبة لكل 100 نسمة وعدد مستخدمي الإنترنت بالنسبة إلى 100 من السكان (الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)

36- المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية كنسبة إلى دخلها الوطني الإجمالي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

37- المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية النامية الصغيرة كنسبة إلى دخلها الوطني الإجمالي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

النفاد إلى السوق

38- نسبة إجمالي واردات البلدان المتقدمة (حسب قيمتها وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية ومن أقل البلدان نمواً، المسموح بإدخالها معفاة من الرسوم (الأونكتاد، منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي)

39- متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على منتجات البلدان النامية الزراعية وعلى الملابس (الأونكتاد، منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي)

40- تقدير إعانات الدعم الزراعي المقدم لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

41- نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية (منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

القدرة على تحمل الدين

42- العدد الإجمالي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة بالديون ومرحلة الاستيفاء (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي)

43- تخفيف عبء الديون الملتمزم به في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (صندوق النقد الدولي-البنك الدولي)